



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

تمويل بالتضخم
والتمهرب الضريبي
500 مليار ليرة

[12]



الافتتاحية

الاشتراكية هي الحل!

«أمريكا لن تصبح دولة اشتراكية أبداً»، كذلك قال دونالد ترامب في خطابه السنوي أمام أعضاء الكونغرس منذ أيام. لم يكتف بذلك، بل وأضاف «نشعر بالقلق لسماعنا دعوات جديدة لقبول الاشتراكية في بلادنا»

كلام ترامب هذا جاء في سياقين: داخلي وخارجي؛ الداخلي: هو الأكثر أساسية والذي يعود في ظاهره فقط إلى تصاعد لهجة منافسيه «من خارج المؤسسة»، أي: بعيداً عن جوقة أوباما- هيلاري، والمقصود هما بشكل أساسي ساندز، والبرايث وارن، اللذان يجري وصفهما في الداخل الأمريكي بأنهما ذوا ميول اشتراكية.

السياق الخارجي: هو الحديث عن فنزويلا، والقول: إن سياساتها الاشتراكية هي المسؤولة عن حالة الفقر وعن الأزمة الراهنة فيها، وطبعاً ليس الحصار وعقوبات بلاده الخانقة الممتدة منذ سنوات طويلة. الملفت أيضاً، هو الرد الصيني شديد اللمعة على دعوات ترامب؛ حيث دندت الخارجية الصينية من على منبر الأمم المتحدة بدعوة ترامب دول العالم لمواجهة الاشتراكية والشيوعية، مؤكدة أن «لدى كل دولة الحق في اختيار السبيل والنموذج الاجتماعي للتطور»، وأن «الشعوب هي صاحبة القرار بشأن ما إذا كان هذا النموذج أو ذاك ملائماً لدولها».

إن محاولة تفسير طروحات ترامب باعتبارها «مساجلات انتخابية» انطلاقاً من العقلية التي كانت سائدة في المرحلة المكارثية، تفسير عاجز وناقص؛ في تلك المرحلة كانت الشيوعية تهمة تستوجب كل أنواع الملاحقة والتضييق، وتلتها عقود من العمل الأيديولوجي المنظم ضد الأفكار الاشتراكية والشيوعية داخل الولايات المتحدة، لكن الواقع اليوم بات مختلفاً بشكل حاد، وفي الولايات المتحدة نفسها، قبل غيرها.

إن مجمل الطروحات النظرية والعملية التي جرى تقديمها خلال العقدين الأخيرين، من المؤسسة الحاكمة في أمريكا، وصولاً إلى طروحات ترامب، الذي لا ينتمي مباشرة إلى المؤسسة نفسها، لكنه ليس بعيداً عن النخبة الاقتصادية الحاكمة، بل يصح القول: إنه أكثر قرباً من تلك النخبة من المؤسسة البيروقراطية الضخمة... إن مجمل الطروحات لم تستطع تقديم حلول ومخارج جديدة من الأزمة العميقة والشاملة التي تعيشها الولايات المتحدة على الصعيد المختلفة، والأرقام الاقتصادية قبل غيرها تشهد بذلك.

إن «القلق» الذي ينتاب ترامب، والذي وصل به إلى التعبير جهاراً، هو قلق حقيقي يشترك فيه حتى مع خصومه ضمن المؤسسة.

بكلام آخر فإن رئيس الولايات المتحدة يعمل على توحيد فريقه مع المؤسسة ككل، بمن فيهم الخصوم، على مهمة أساسية يصيغها بالشكل التالي: ينبغي منع الاشتراكية! أي: أن على الرأسمالية أن تبقى ليس لأن لديها القدرة على البقاء، بل كي لا تحل الاشتراكية محلها.

الإنذار الذي أطلقه ترامب، يشير أيضاً إلى عمق الانقسام ضمن النخبة الحاكمة، والذي يحذر من أن استمرار هذا الانقسام سيفتح الباب للاشتراكية... ولن يكون مستغرباً في سياق كهذا أن يجري تحضير أدعياء مزيفين للاشتراكية عليهم يمتصون خطورة المرحلة عبر الإساءة للاشتراكية نفسها... الأكثر جوهرية في الطرح الذي يقدمه ترامب، وفي المهمة العامة التي يصوغها لبلاده، هو بالضبط أن الاشتراكية أصبحت خطراً داخلياً بالنسبة لما يمثله ترامب، وليست خطراً خارجياً فقط كما كانت حتى الآن، فالشبح الذي كان يجول أوروبا قبل أكثر من 150 عاماً بعيداً عن الأراضي الأمريكية، تحول إلى قوة حقيقية فاعلة ملموسة تهدد النخبة الحاكمة الأمريكية في عقر دارها!

شؤون استراتيجية

الوهن الديمقراطي...
وزوال البنى المتصدعة

20

شؤون اقتصادية

هواوي وترامب
محاولة إيقاف «G5»
الصيني

14

ملف «سورية 2019»



«NATO» vs. «INF»

05

شؤون عمالية

النقابات العمالية بحلب
تواصل عقد مؤتمراتها

04

مؤتمرات نقابات السويداء



استمرت مؤتمرات نقابات عمال السويداء بالانعقاد، وقد تضمنت المداخلات المقدمة إلى هذه المؤتمرات الكثير من القضايا المطبوعة التي أصبحت مزمنة، بالإضافة للتأكيد على الحقوق العمالية المصانة افتراضاً.

طالب تجمع مصارف شهبا بحل مشكلة نقص العمالة وزيادة قيمة الكساء لعمال التجارة الداخلية. إعفاء مجمع المصارف من قطع التيار الكهربائي. تأمين مولدة لمصعد فرع التأمينات الاجتماعية وإلغاء الساعة الأخيرة. أهم المقترحات والتوصيات: نقل أضاير العاملين التأمينية في مصارف التسليف والتجاري والعقاري والتوفير من الإدارات العامة إلى مديرية التأمينات الاجتماعية. تزويد المصارف بأجهزة الحاسب والطابعات وعدادات النقود وزيادة عدد الصرافات الآلية في المحافظة. تعديل قانون التأمين الصحي بما يتوافق مع تأمين الرعاية الصحية للعامل وأسرته. تأمين القرض السكني لعمال المالية أسوة بعمال المصارف. إحداث ملاكات عديدة لعمال الحمل والعائلة في مؤسستي العمران والسورية للتجارة. تعيين عمال جدد بدل المتسربين. إلزام الجهات العامة بتحويل التزاماتها المالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية. منح الحوافز الإنتاجية لعمال مصارف التسليف الشعبي والزراعي والعقاري.

والمحاسبة والعزل وإيصال النقابي الحقيقي إلى المكان المناسب. كما طالبت اللجنة النقابية في مؤسسة العمران: تعويض النقص الحاد في أعداد العاملين وبملاء الشواغر المطالب بها منذ ثماني سنوات، فقد تم فتح جهات عمل متنوعة وتحتاج لعمال جدد، وطالبت برفع اعتمادات الطبابة وتعديل قانون الضمان الصحي، وتعديل نظام الحوافز الإنتاجية، فلا يعقل أن يكون حافز العامل 1300 ل.س في السنة، مع العلم أن مبيعات مؤسستنا ممتازة، وطالبت بحساب جميع التعويضات على الراتب الحالي، وبضرورة شراء أليات جديدة للعمال، فقد أصبحت تكلفة إصلاح الأليات القديمة باهظة جداً، وتعديل قانون التنظيم النقابي الذي طال انتظار صوره. نقابي آخر قال: لم نترك مسؤولاً إلا وطرقتنا بابه لمعالجة قرار وقف التفتة المركزية في الدوائر والمؤسسات الحكومية، جميع مسؤولي المحافظة دون استثناء وبما فيهم أعضاء مجلس الشعب وبقي الأمر لصاحب الأمر، والآن نقول: وامتعصماه! هل نزل إلى الشوارع ونحتج ليعود صاحب الأمر عن أمره؟ تضمنت مداخلات النقابيين المطالب التالية:

والذين على رأس العمل. تشميل العاملين في كافة أقسام المشفى والمراكز الصحية بالمرسوم 346 لعام 2006 الخاص بالأعمال الخطرة. التأمين الشامل على سيارات الإسعاف والطواقم العاملة على هذه السيارات، وتعديل طبيعة العمل للعاملين في منظومة الإسعاف وتعديل تعويض الصيانة، والاعتناء السائقين وعمال المكنيك وكهرباء السيارات. تشميل العاملين في مشفى الباسل في صلخد بالتأمين الصحي وإعادة النظر في توزيع الحوافز بين العاملين لتصبح أكثر عدالة. تأمين النقل الجماعي للعاملين. العمل على إنجاز السكن العمالي والشبابي للعمال المكتتبين. تعديل قيمة اللباس العمالي والتعويض العائلي بما يتناسب مع الأسعار الحالية. منح إجازة الأمومة للمرأة العاملة متساوية في جميع الولادات وإلغاء المادة التي تحدد حق المرأة المطلقة بوراثنة الراتب التقاعدي.

مؤتمر نقابة المصارف:

أحد النقابيين طالب: اعتماد مبدأ الانتخابات الفعلية مباشرة من العمال دون تدخل ووصاية من أحد، وانتخاب ممثلين العمال بدل التعيين بما يضمن لهم حق الرقابة

■ وائل هنذر

مؤتمر نقابة عمال الصحة:

أحد النقابيين طالب أعضاء المؤتمر قائلاً: «لن يشعروا نراود على بعضنا ونجمل الواقع أسوأ من هيك وضع ما مر علينا ولا راح يجي ليش خافين تحكوا وكل يوم بيطلع وزير يزاود علينا وينظر علينا يلي ما عاجبو يستقيل» كما طالبت إحدى النقابيات: برفع الحد الأدنى للأجور ليتناسب مع وسطي تكاليف المعيشة وإزالة سقف الحد الأعلى وتركه مفتوحاً ورفع نسبة الزيادة الدورية 5% كحد أدنى وإعفاء الأجور من كل أنواع الضرائب، وإعادة الالتزام بتعيين خريجي المعاهد الصحية بالاختصاصات التالية: أشعة- تخدير- مخبر- طوارئ وتقديم وجبة غذائية للمناوبين في المراكز الإسعافية في الريف.

أهم المقترحات:

ضرورة توسيع الضمان الصحي ليشمل جميع العاملين وأسرهم والمتقاعدين. تنفيذ أحكام المادة 98 الفقرة 1/أ/ البند 5/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة الخاص بطبيعة العمل ومنح تعويض الاختصاص لكافة المستحقين. تثبيت العمال المؤقتين والوكلاء

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مطالب العمال «على الوعد يا كمون»

قراءة متأنية للتقارير النقابية التي قدمت إلى المؤتمرات، نجد أن هناك العشرات من المطالب العمالية المطروحة، كانت قد طرحت في السابق البعيد والقريب، ولم تجد طريقها نحو الحل، مما استدعى أن يطرح العمال تساؤلاتهم عن جدوى حضورهم للمؤتمرات، طالما أنهم وفي كل مؤتمر تتجدد أمامهم الوعود والعهود، بأن مطالبهم قيد التنفيذ اللاحق، شرط أن تكون ظروف الحكومة مؤاتية، وخاصة ناحية الموارد؟

هذا الشرط كان يُطرح قبل الأزمة، وكان يُطلب من العمال طولة البال والصبر على الحكومة، لعل يأتيها عقل «الرحمن» وتنظر بعين «الرأفة» تجاه المطالب العمالية. يكمن جذر المشكلة في أن الحكومة و«الحكومات»، تقوم بتسويق المطالب العمالية، الصغيرة والكبيرة، ليس هذا فقط، بل وتفرض على الطبقة العاملة تقديم التنازلات المستمرة. بعض هذه التنازلات تمس الجوهر في المطالب والحقوق العمالية، وفي مقدمتها قضية الأجور، ابتداءً من الحد الأدنى لها، وليس انتهاءً بضرورة ربطها بالأسعار وبالحدا الأدنى لمستوى المعيشة، حيث من المفترض أن يكون لدى النقابات مؤشر دائم ومتحرك للأجور، يجب ألا تقبل بالتنازل عنه أو النزول دونه، تحت أية ضغوط يمكن أن تمارس من قبل الحكومة، سواء على الطبقة العاملة أو الحركة النقابية وقياداتها. ما كان سائداً بالأمس، وما زال حتى اليوم، هو الاستمرار في تقديم التنازلات، طالما السود والشراكة ما بين الحكومة والنقابات قائماً. الشراكة والسود تعني: أولاً: التوافق في المصالح الأساسية والاختلاف في الجزئيات، مع جميع الحكومات وتقديم المبررات اللازمة لها، كيما تبقى المطالب العمالية معلقة بيد الحكومات. ثانياً: حالة التوافق هذه، والمبررة من بعض القيادات النقابية، تجعل إمكانية المواجهة بين رأس المال وقوة العمل «حكومة» أرباب عمل، غير واردة من وجهة نظرهم، وبالتالي ستبقى الأدوات النقابية هي أدوات بيروقراطية متخفية، لا تقدم ولا تؤخر من أمر الحقوق والمطالب في شيء، وهذا ما أثبتته وقائع التسريح التعسفي للعمال، وغيرها من القضايا الأخرى التي لها الأهمية نفسها على مستوى المطالب والحقوق العمالية. ثالثاً: في سياق التغيرات، الاقتصادية والحقوقية، القادمة حتماً مع التغيرات السياسية، ستندفع الطبقة العاملة السورية باتجاه مبادراتها الخاصة للدفاع عن حقوقها وتحقيق مطالبها، ليس الاقتصادية والديمقراطية، بل والسياسية أيضاً.

نقابيو دير الزور في مؤتمراتهم.. والمعاناة المركبة!



اعتباراً من يوم الأحد 2/3 من الأسبوع الماضي بدأت النقابات العمالية في دير الزور عقد مؤتمراتها الأخيرة في هذه الدورة النقابية، وعكست التقارير والمداخلات واقع المعامل والمنشآت، ومعاناة العمال المركبة، فقد خسروا معاملهم ومنشآتهم ومقراتهم وأصبحوا بلا عمل.

قاسيون: تابعت المؤتمرات. وفيما يلي أهم المطالب والمقترحات.

مؤتمر نقابة عمال الطباعة والإعلام 2/3

طالب أعضاء مكتب النقابة والمؤتمرون بإعطاء المستخدمين فيش الراتب، وزيادة عدد الحراس في الكليات، بسبب قلة عددهم في جامعة الفرات، وتأمين غرفة للجنة النقابية.

مؤتمر نقابة عمال الكهرباء 2/3

النقابة تناولت أهم المطالب:

عدم وجود مقرات لشركة الكهرباء في المدن والأرياف، والوجبة الوقائية بالأسعار الحالية، وتأمين اللباس الشتوي وصيدلية عمالية، وتفعيل الصندوق التعاوني والطباعة السنوية، والمطالبة بديون الشركة على القطاع العام، وفتح مسابقات وتعيين عمال وفنيين بسبب النقص في العمال، والنقص الكبير في الآليات الهندسية والخدمية، وطلب المؤتمرون أيضاً بإعادة طبيعة العمل والمكافآت.

مؤتمر نقابة عمال المواد الغذائية والسياحة 2/4

مؤسسة الحبوب: طالب العاملون فيها بزيادة الأجور والرواتب، ورفع سقف التعويضات، نظراً لصعوبة العمل وبما يتناسب مع الجهد المبذول، وإعفاؤهم من ضريبة الدخل، وصرف بدل عن الإجازات السنوية للعاملين الذين لم يحصلوا عليها، وفتح مسابقات وإملاء الشواغر وسد النقص في اليد العاملة، وبناء مستودعات، وتأمين وسائل النقل واللباس لكل العاملين، وتحسين أداء التأمين الصحي. مطحنة الفرات: طالب العاملون بصرف الحوافر، ومنحهم العمل الإضافي والطوارئ، أو تعويض ساعة عمل إضافي لمن هم قائمون على رأس عملهم، والعمل على إنشاء مطحنة تابعة للقطاع العام بطاقة إنتاجية عالية، وتأمين اللباس بالأسعار الحالية وزيادة قيمة الوجبة الغذائية الوقائية.

نقابة عمال السياحة: طالبوا بتوفير بناء لهم ووسائل نقل نتيجة صعوبة التنقل، وتعيين حراس للمواقع الأثرية، وتأمين الطرق المؤدية إليها.

مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية 2/4

أشار المؤتمرون إلى جملة من القضايا والمطالب التي تهم العاملين في الجهات التابعة للنقابة، وأهمها: زيادة الرواتب والأجور وإعفاؤهم من ضريبة الدخل، وصرف تعويض الإجازات السنوية، وزيادة عدد العمال بسبب النقص في اليد العاملة ورفع مستوى الإنتاج، وصرف اللباس المجاني والمكافآت، وتأمين وسائل نقل للعمال. عمال مبصرة دير الزور: كانت لهم مطالب إضافية كإحداث معمل ألبان والبان، ومعمل أعلاف، وإجراء مسابقة عمالية للأحراش، وتأمين الضمان الصحي.

مؤتمر عمال الحمل والعنالة والخدمات 2/5

أهم مطالبهم: توفير مراوح صناعية لهم في مطحنة الفرات وتشميلهم بالضمان الصحي، وتحديد ساعات العمل، وإعطاؤهم الوجبة الغذائية الوقائية، وتأمين كمادات لوقايتهم من غبار الطحين. وتقديم التقنيات اللازمة من سيور ناقلة وغيرها، في مؤسسة الحبوب، وصرف فواتير العتالة كل 15 يوماً وتأمين عقود عتالة من القطاع العام كمؤسسة الحبوب والأعلاف ومطحنة الفرات بشكل مستمر.

مؤتمر نقابة عمال الصحة 2/5

مطالبهم كانت كثيرة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالمواطنين، وأهمها: ترميم وإصلاح المشافي والمراكز الصحية، وتفعيل مشفى التوليد في الريف، ومعالجة النقص في الأطباء الاختصاصيين، وتفعيل مركز معالجة السرطان، وتأمين مشفى متنقل في الريف، ومقر يليق بمديرية الصحة وتأمين

عامان وأكثر، ونطالب باليات للفرع من أجل العمل الميداني والجولات التفتيشية، ونطالب بتعديل صندوق التكافل للأفضل.

مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات 2/6

نقابيو البلديات: طالبوا بربط الأجور بالأسعار، وتحسين الخدمات في المحافظة، وتأمين السكن العمالي، وتشميل عمال الصرف الصحي بالأعمال الخطرة، وتأمين الوجبة الغذائية والطباعة لهم. نقابيو البريد: طالبوا برفع رواتب المتقاعدين من التأمينات الاجتماعية، وتفعيل خدمة البريد الرسمي، والبريد من دير الزور إلى المحافظات، وتوفير مقر أكبر لنسطيع تقديم خدمات أفضل، لأن المقر الحالي المستأجر ضيق وصغير. نقابيو الخدمات الفنية: طالبوا بتحسين المستوى المعيشي للعاملين في الدولة، ورفع قيمة اللباس العمالي والوجبة الغذائية والحوافر الإنتاجية، وبدل النقل بما يتوافق مع الأسعار والوضع المعيشي الحالي، وطالبوا أيضاً بتأمين آليات هندسية وثقيلة وخدمية للمؤسسة وللدوائر الخدمية، وإعادة النظر بضريبة الدخل، وتثبيت العمال المؤقتين بدل المتسربين، ومنح العمال الضمان الصحي بعد تقاعدهم، وإعادة مبنى اتحاد العمال للاتحاد.

سيارات إسعاف والدواء للمشافي والمراكز الصحية. أما ما يتعلق بالعاملين: تأمين الوجبات الغذائية للمرضى والمقيمين في المشافي، وتأمين الدواء وزيادة وسائل النقل للعاملين في الجهاز الطبي، وزيادة التعويض العائلي، وتشميل كافة العمال باللباس، وفتح باب النقل والتدب.

مؤتمر نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين 2/6

عضو مكتب النقابة للتأمينات الاجتماعية علي زعيان قدم مطالب عديدة، أهمها: نطالب برفع الرواتب والأجور تماشياً مع الوضع المعيشي ووضع السوق الحالي الذي يزيد عشرات الأضعاف عن دخل العامل، وبرفع الحوافر الإنتاجية تماشياً مع ضغط العمل على الفرع، وصرف طبيعة العمل للغة الثانية الذين يشغلون رؤساء دوائر أسوة باللغة الأولى، ويوجد لدينا نقص في الكادر نطالب الجهات المعنية بالإسراع بإعادة جميع العاملين الذين انقطعوا وليس عليهم إشكالات أمنية، حيث يوجد روتين بين الإدارة والوزارة يمنع إعادتهم، ونطالب بمكان أوسع للمؤسسة كون البناء لا يستوعب العاملين فكيف بالمراجعين، ونطالب بإصدار قرار من أجل تثبيت العاملين الذين مضى على خدمتهم



- للسناديق العمالية.
- 7- تأمين الآليات اللازمة لمؤسسة الصرف الصحي.
- 8- تأمين الوجبة الغذائي لعمال الصرف الصحي.

نقابة عمال المواد الكيميائية

- 1- تسوية أوضاع عمال الفاتورة.
- 2- رفع قيمة الوجبة الغذائية.
- 3- منح تعويض الاختصاص لمن تعين بعد عام 1986 من خريجي المعاهد المتوسطة والثانويات الصناعية.
- 4- منح عمال المناجم اللباس العمالي وتأمين الطبابة.
- 5- إجراء الفحص الدوري.

مؤتمر عمال النفط

- 1- إعادة الوجبة الوقائية.
- 2- إعادة النظر بالحوافر الإنتاجية

مؤتمرات حمص النقابية

تستمر النقابات في محافظة حمص بعقد مؤتمراتها النقابية:

مؤتمر عمال الكهرباء

- 1- تأمين سيارة إسعاف للحالات الطارئة.
- 2- إنشاء مركز قلبي.
- 3- إعطاء العاملين تعويض مخاطر عمل.
- 4- تعديل شرائح الصندوق التعاوني.
- 5- رفع قيمة اللباس والوجبة الغذائية.
- 6- تفعيل مركز تدريب جندَر وتأمين لوازم الأمن الصناعي.
- 7- منح الترفيعة الاستثنائية المتوقفة لعمال مجمع التدريب المهني.

نقابة عمال الصحة

- 1- تجهيز مشفى كرم اللوز والزهر.

- 6- ترميم الشواغر في العديد من الشركات.
- مطالب أخرى تتعلق بالضمان الصحي والمشفى العمالي والصيدلية العمالية.

- وتعديلها.
- 3- صرف البديل النقدي عن الإجازات.
- 4- تأمين عمال جدد للمصفاة ومعمل الزيوت.
- 5- إنشاء ساحة شحن في

النقابات العمالية بحلب تواصل عقد مؤتمراتها



واصلت نقابات حلب عقد مؤتمراتها السنوية، حيث أدلى بعض النقابيين بما لديهم من قضايا مطلوبة تعبر عن مصالح العاملين، وفيما يلي نستعرض أهم ما جرى عرضه من قبلهم:

المؤتمر السنوي لنقابة عمال العقالة والخدمات:

قدم رئيس مكتب النقابة التقرير النقابي لعام 2018 بين فيه الأعمال التي قام بها مكتب النقابة خلال السنة المنصرمة، حيث أشار إلى متابعة المذكرات التي تم رفعها للجهات المعنية بخصوص رفع أجور العاملين في هذا القطاع، وإبرام عقود جديدة مع شركة الزيوت وجمارك حلب لتحصيل وتفريغ المواد، وقام مكتب النقابة بتتسيب 204 عمال للنقابة من القطاع الخاص.

خالد الحماد: طالب باستبدال السيور الناقلة للمواد، وتأمين المولدات الكهربائية مع مادة المازوت لإنجاز العمل.

محمود شكري: طالب بتشميل العمال في هذا القطاع بالسكن العمالي، وهو من مركز دير حافر.

علي عثمان: طالب بزيادة الأجور عند إبرام العقود مع الشركات والمؤسسات.

خالد الجنيد: طالب بتأمين الطاقة الكهربائية في مستودعات الحبوب من منطقة جبرين.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال التمريض والقبالة

منى بيطار: مشفى الكندي أشارت إلى عدم توفر أدوية التهاب الكبد في مشفى الرازي. **فاطمة غزال:** أشارت إلى نقص اليد العاملة في مركز الباسل لأمراض القلب.

محمد مكراتي: طالب في مداخلته بإعفاء العاملين في قطاع الصحة عموماً من الخدمة الاحتياطية وذلك حرصاً على تأمين الخدمات الصحية للمرضى.

علي عثمان: طالب بمعاينة العمال من الفئة الرابعة بدون أجر أسوة ببقية الفئات الوظيفية.

طالب رئيس مكتب النقابة أعضاء المؤتمر بتفويض مكتب النقابة لتعديل صندوق نهاية

الخدمة والوفاء، وتحسين الوضع المالي للنقابة عبر قيام المكتب بمشاريع استثمارية يعود ريعها إلى تحسن الخدمات للأخوة العمال.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال الطباعة والإعلام

قدم رئيس مكتب النقابة التقرير النقابي، وأشار فيه إلى الأعمال والنشاطات التي قام بها خلال العام المنصرم، وهي على الشكل التالي: تم تتسيب «577» عاملاً للنقابة من عمال القطاع الخاص خلال عام 2018/ تم تتسيب «153» عاملاً من القطاع الخاص خلال شهر كانون الثاني من هذا العام

محمود القصير تربية حلب: طالب بصرف رواتبه عن عام 2016/ وحتى تاريخه بسبب توقيفه من الجهات الأمنية لمدة خمسة أيام، حيث تم إيقاف راتبه بسبب ذلك ولم يتم منحه قرار من الجهات المعنية لبرائه أصولاً. **أمل شيخ محمد:** من الحاسوب تربية حلب، طالبت بتشميل العمال الذين يعملون وفق عقود سنوية باللباس العمالي.

محمد سعد تربية حلب: طالب بتأمين مساكن عمالية للعاملين في هذا القطاع والمطالبة بحسم من رسوم التسجيل في التعليم الموازي لأبناء العاملين في قطاع العاملين في جامعة حلب أسوة بنقابة المعلمين.

أحمد الخصري: طالب بتحسين قيمة وصل اللباس العمالي وذلك بسبب غلاء الأسعار. **عبد الجليل:** طالب بعدم تأخير صرف تعويض صندوق التكافل الاجتماعي في اتحاد عمال حلب، وتخفيض مستوى الروتين أثناء تقديم الورقيات إلى الصندوق.

عبد الكريم حاج حسين: طالب بصرف نسبة من موارد التعليم المفتوح والموازي على العمال أسوة بالأسرة التعليمية، وطالب

بصرف حوافز إنتاجية لعمال المطبعة في الجامعة، كونها قطاعاً إنتاجياً.

المؤتمر السنوي الخامس لنقابتي عمال البناء والأخشاب والإسمنت

قدم رئيس المكتب النقابي التقرير النقابي لنقابة عمال البناء والأخشاب إلى ما تم إنجازه وتنفيذه خلال السنة الماضية: يبلغ عدد العمال لدى النقابة 1089/ عاملاً تم تتسيب 79/ عاملاً إلى النقابة من القطاع الخاص خلال العام الماضي، وتم إعادة 15/ عاملاً من منطقة عفرين إلى عملهم بعد فصلهم من العمل.

عدنان محمد: طالب بصيانة الآليات وتأهيلها بدلاً من صرف الأموال على أمور أقل أهمية. **رفيف زينو:** طالبت الاهتمام بالعمال عن طريق تأمين الخدمات الأساسية لهم وأشارت إلى المهندسين الذين لا يستفيدون من لباس العمال، وطالبت بفرز مهندسين إلى الشركات لسد النقص.

ماجد حوري: هناك نقص شديد في اليد العاملة وطالب بزيادة الأجور لعمال القطاع العام أسوة بعمال قطاع الخاص.

التقرير النقابي لنقابة عمال الإسمنت

والأترنيت، قدمه رئيس مكتب النقابة، وقد أشار فيه إلى الأعمال التي تم إنجازها خلال السنة الماضية: لدى مجال عمل النقابة ثلاثة تجمعات عمالية، وعدد العاملين فيها يبلغ 735/ عاملاً وعاملة، السعي لتأمين اللباس العمالي والوجبة الغذائية للأخوة العمال.

أمانة الشؤون الاقتصادية لنقابة عمال الإسمنت والأترنيت: الجهات التابعة لمجال عمل النقابة هي: 1- شركة الشهباء للإسمنت ولديها معملان هما الشيخ سعيد- ومعمل المسلمية وهما خارج الخدمة حالياً، نتيجة التخريب الذي تعرضا له في الفترة السابقة.

الشركة العربية للإسمنت: ومقرها منطقة الشيخ سعيد أيضاً، هذه الشركة تعرضت إلى أعمال التخريب، ويجري الآن العمل على تأهيلها ووضعها في الخدمة بعد إجراء الصيانات والإصلاح لخطوط الإنتاج، وقد تم تقديم خطة إسعافية من وزارة الصناعة لذلك. الوحدة الاقتصادية لإنتاج القطع التبديلية: هذه المنشأة تقوم على تأمين القطع التبديلية للجهات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت، وتعاني هذه المنشأة من ضعف السيولة المالية وتطالب بمرسوم إحداث لها.

مؤتمرات نقابات عمال اللاذقية

لم تختلف مؤتمرات نقابات عمال اللاذقية عن غيرها من المؤتمرات من حيث أهمية وعمق ما يتم عرضه من قبل النقابيين بما يتعلق بهموم الطبقة العاملة ومطالبها.

نقابة عمال المواد الغذائية:

إجمالي عدد العمال 2303 عمال وعاملات.

وعدد المنتخبين 2103 عاملاً وعاملة، معظم العمال غير المنتخبين هم من القطاع الخاص، وهناك 12 لجنة نقابية للقطاع العام ولجنتين للقطاع الخاص.

جرى تقديم المداخلات وكانت كما يلي: مداخلة حسين شعبان لجنة المطاحن

طالب بما يلي:

منح الوجبة الغذائية للعاملين؟

منح اللباس للعاملين كافة.

الإسراع بتجهيز الصومعة المرفئية ضمن حرم المرفأ بعد أن خرجت من الخدمة من عام 2005.

استبدال السيارات القديمة بأخرى حديثة، لزوم نقل الأقماع من المستودعات إلى المطاحن.

افتتاح مراكز ضمن كل مؤسسة لتوزيع الغاز المنزلي للعمال.

رفع سقف الرواتب لكافة العاملين.

مداخلة عزيز سرحيل لجنة مخبز الضفة الألي

1- تأمين وسائل لنقل العاملين. 2- تأمين اللباس الشتوي والصيفي للعاملين. 3- رفع قيمة الوجبة الغذائية. 4- تحديد الأعمال الشاقة الخطرة.

مداخلة علي حسن لجنة مخبز القرداحة الألي

1- تشميل العمال داخل الصالة بالأعمال المجهد. 2- الإسراع بمشروع السكن العمالي الذي لم يتم الإقلاع به منذ 10 سنوات. 3- تعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يتناسب والوضع المعيشي. 4- تأمين سيارة خدمة بالفرن الألي.

مداخلة محسن علي لجنة المطاحن رفع تعويض المسؤولية لأمين المستودع وتعويض الاختصاص لرؤساء الأقسام، والتي لا تتجاوز 4% بما يتناسب مع الوضع المعيشي.

2- زيادة الرواتب وضبط الأسعار. 3- منح الوجبة الغذائية للعاملين. 4- منح التعويضات لحملة شهادات المعاهد الصناعية أسوة بحاملي شهادات الثانوية الصناعية. 5- منح تعويض أدونات السفر وتعويض العمل الإضافي على أساس الراتب الحالي. زيادة عدد سيارات توزيع الطحين وسيارات الخدمة.

مؤتمر نقابة عمال النقل البري قدم في المؤتمر التقرير الخاص بالنقابة، والذي تضمن الصعوبات والمعوقات والمطالب، وبعدها تم تقديم المداخلات التي كانت كالتالي:

1- مداخلة أحمد المز مكتب نقل البضائع تحدث عن ضرورة تشميل عمال نقل البضائع بالتأمين الصحي. 2- ضرورة تفعيل عمل محطة الوقود العائدة لمكتب نقل البضائع لخدمة السائقين.

3- ضرورة إجراء عقود عمل مؤقتة لحراسة المرائب.

4- هناك صعوبة مكانية ناشئة عن بعد موقع مكتب نقل البضائع عن المرفأ.



المعيشي والراتب الحالي.

2- طالب بالوحدة الغذائية لعمال النقل الداخلي كونها لم تصرف لهم سابقاً. مداخلة عماد يونس لجنة العاملين في مديرية النقل

تحدث عن ضرورة تفعيل دور القطاع العام الذي حل محله القطاع الخاص وخصوصاً في مدرسة تعليم السواقة حيث يوجد 6 مدارس خاصة وواحدة للقطاع العام.

مداخلة خليل حمود لجنة العاملين بالقطاع الخاص

طالب بضرورة فتح خطوط إضافية داخل المدينة للسرافيس ونقل الخطوط من الريف إلى المدينة.

2- زيادة مخصصات السرافيس من الوقود وخصوصاً تلك التي تعمل على الخطوط البعيدة.

مداخلة قيصر حداد لجنة سائقي الخطوط الخارجية

تحدث فيها عن ضرورة السماح للسيارات العاملة على خط لبنان- سورية بإيصال الركاب إلى داخل المدينة وعدم إنزال الركاب ضمن الكراج.

2- إلزام السيارات اللبنانية بمراكز الانطلاق في سورية عند الدخول والخروج وتعبئة الركاب.

معاونة السيارات العاملة على خط لبنان- سورية من السيارات الخاصة التي تعمل دون ترخيص ورقابة.

مداخلة وائل الورعة لجنة العاملين بالنقل الداخلي

تحدث عن ضرورة زيادة التعويضات المقدمة للعامل بما يتناسب مع الواقع

«NATO» vs. «INF»



وقعت معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى - The Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty - عام 1987 بين الاتحاد السوفيتي من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية من الجهة الثانية، واختصت بمنع الطرفين من استخدام وتطوير الصواريخ ذات المدى بين 500-5500 كم، ومنعت بشكل خاص وجود أية قواعد برية لإطلاق مثل هذه الصواريخ.

■ مالك احمد

القطبة المخفية في مسألة القواعد البرية، كان المقصود منها عدم تقييد قدرة الأمريكان على نصب منصات الصواريخ المتوسطة على متن أساطيلها البحرية، ما يعني أن المطلوب كان منع الاتحاد السوفيتي فقط من إمكانية استخدام مثل هذا النوع من الصواريخ، وهو ما دفع العديدين إلى اعتبار توقيع هذه الاتفاقية من جانب غورباتشوف خيانة عظمى.

وبغض النظر عن صحة هذا التقييم، فإن الروس لم يعمدوا الوسيلة لمنع الأمريكان من الالتفاف على المعاهدة، فقد لجؤوا إلى نصب الصواريخ المتوسطة المدى على زوارق صغيرة توزعت في نواح مختلفة من روسيا الغنية بالأنهار... رغم هذا وذاك، فإن الأهم في قراءة المعاهدة، هو أن الظرف الدولي الذي جاءت ضمنه، وما تلاه من تطورات بسقوط الاتحاد السوفيتي، قد نزع فتيل اضطراب مستمر بين روسيا وأوروبا، الأمر الذي مهد الأرضية، خلال التسعينات وخلال العقد الأول من الألفية الجديدة، إلى تحسن متواتر في العلاقات بين الجانبين. وهو ما أضعف كمحصلة، ليس دور الناتو في أوروبا فحسب، بل وأضعف الحاجة إلى وجوده من الأساس من وجهة نظر الأوروبيين؛ أهم مؤشرات ذلك هو عدم

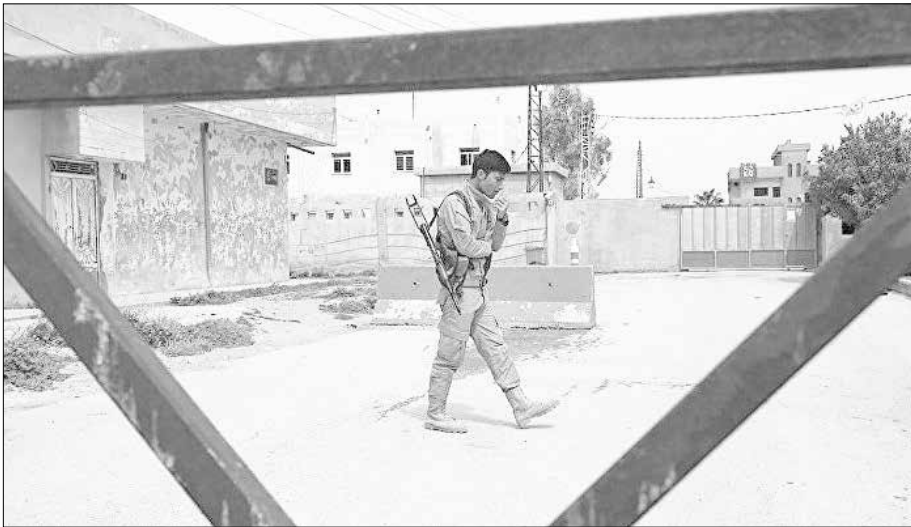
التجاوب الأوروبي مع الطلبات المتكررة من الأمريكان لرفع نسبة مساهمة أعضاء الناتو في التمويل. بكلام آخر، فإن أحد المقاصد الأساسية للولايات المتحدة من الانسحاب من المعاهدة، ومن الدفع نحو سباق تسلح علني بين البلدين الأقوى عسكرياً في العالم، وتحديدًا من باب الصواريخ المتوسطة المدى، هو وضع أوروبا من جديد كمنصة للعداء الأمريكي تجاه روسيا، الأمر الذي سيسمح للأمريكان بضغط وابتزاز بحدود قصوى للأوروبيين لإعادة تفعيل الناتو، ولإعادة ضخ الأموال فيه... إضافة إلى الهدف الأكثر إستراتيجية المتعلق باصطناع عراقيل كبرى في وجه المشروع الأوراسي الذي يشمل ليس روسيا وأوروبا فحسب، بل والصين أيضاً «التي يستهدفها أيضاً الانسحاب من

الحل لدى الحكومات الأوروبية للسير في الطريق الأمريكي يمر عبر مزيد من التعدي على حقوق الناس في أوروبا

بالأصل أزمة اقتصادية، فإن ذلك كله سيدفعها نحو مزيد من الإجراءات التقشفية، أي أن الحل لدى الحكومات الأوروبية للسير في الطريق الأمريكي يمر عبر مزيد من التعدي على حقوق الناس في أوروبا... وهذا ما لن يمر ببساطة إطلاقاً... السترات الصفراء ليست سوى شكل أولي للحراك الشعبي الذي لن يكف عن التطور، بل إنه يمكننا القول: إن التاريخ يقدم هنا احتمالاً معاكساً؛ فمحاولات أمريكا إخضاع حلفائها- أتباعها لمزيد من الابتزاز، وفي ظل تنامي وتضاعف الحركة الشعبية، سيقود نحو غليان جماهيري إضافي يقلب لهما ظهر المجن، ويعيد تموضع أوروبا السياسي بشكل كبير صوب المشروع الأوراسي، وأصلاً بأمريكا إلى حيث ينبغي أن تكون: وراء المحيطات، جغرافياً وسياسياً...

المعاهدة، وخاصة مع القفزة الهائلة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة في المجال العسكري، والتي باتت تهدد بإضعاف شديد للنفوذ الأمريكي في محيطها، إن لم نقل بالغائه نهائياً» العائق الموضوعي الأكبر أمام الأمان الأمريكي، لن يكون، الحكومات الأوروبية التي لم تظهر خلال سنوات عديدة ماضية أي موقف مستقل بشكل جدي عن الإرادة الأمريكية، «رغم أن بعض ملامح الاستقلالية قد بدأت بالظهور، لكن التعويل عليها وحدها ليس أكثر من وهم». العائق الموضوعي هو: أن هذه الحكومات إن قررت السير في الركب الأمريكي، وما يتطلبه هذا السير من دفع جزية ضخمة للناتو، ومن توتير العلاقات مع روسيا، مع كل ما يحمله هذان الأمران من عواقب اقتصادية ضخمة، في الوقت الذي تعيش فيه هذه الحكومات

شرق الفرات: سيناريو كوميدي للقراءة فقط!



لا تكف السيناريوهات الافتراضية الخاصة بشرق الفرات والانسحاب الأمريكي عن التوالد، ولكن بين أكثرها «إبداعاً» سيناريو شديد التعقيد روجت له منابر خليجية متعددة على رأسها صحيفة «الشرق الأوسط» عبر سلسلة من المقالات.

■ رشا النجار

إذا نحينا جانباً اللغو الذي تضمنه هذا السيناريو بنسخه المتلاحقة، وحاولنا الوقوف على مضمونه الأساسي، سنجد أمامنا اللوحة التالية لشرق الفرات: قوات قسد تباعد عن الحدود لمسافة تزيد عن 32 كم، وربما ينبغي أن تخفض من تعدادها. تدخل قوات «بيشمركة» من العراق، مدربة ومدعومة من إقليم كردستان، لتنتشر على الحدود

مشكلة قوات فصل بين الأتراك وبين قسد تنتشر أيضاً قوات من «عشائر عربية»، والمقصود ما يسمى قوات النخبة، في مناطق بين بيشمركة وبين قسد بوصفها قوات فصل بين الاثنتين «أي قوات فصل ثانية بين قوات الفصل الأولى وبين قسد. يستمر إلى أمد غير قصير وجود الأمريكان وإن بشكل رمزي. يستمر أيضاً وجود الحكومة السورية في القامشلي. يمكن أن تدخل أيضاً قوات عربية كقوات فصل ثالثة بين قوات الفصل الأولى، وقوات الفصل الثانية. إذا «صغرنا عقولنا» وتعاملنا مع السيناريو أعلاه على أنه ربما، قابل للتحقق؛ فعلياً أن نسأل سؤالاً بسيطاً: من سيوافق على هذا سيناريو عدا من يطرحونه «ومن خلفهم الأمريكان»؟ روسيا لن توافق، تركيا لن توافق، الحكومة السورية لن توافق، إقليم كردستان لا مصلحة له بورطة من هذا النوع، قسد لن توافق... أي: أن

بكلام آخر، هذا السيناريو وما يشابهه، يؤكد حقيقة أساسية: لم يعد بمقدور الأمريكان «تعليق الناس مع بعضها»، وحتى أكثر الناس تبعية للأمريكان لم يعد بمقدورهم تجميل سيناريوهات أمريكا، أو إسباغ أي قدر من المنطق عليها...

وهمية هدفها ضرب الجميع بالجميع، عبر وضع حد أدنى من المنطق ضمن خططها، حد أدنى يسمح للمعنيين بتصديق أن الخطة يمكن أن تكون واقعاً، هذه الولايات المتحدة ذاتها، وفي إطار وهناتها وتراجعها، لم تعد قادرة على إنتاج ذلك الحد الأدنى من المنطق.

السيناريو مجرد هراء... مع ذلك، فإن السيناريو المطروح ليس كوميدياً محضاً، بل كوميدياً هادفاً؛ لأن المتابع الفطن ينبغي أن يخرج باستنتاج وحكمة من هذا سيناريو: تقول الحكمة: إن الولايات المتحدة التي اعتادت على خلق خطط

هل يمكن الجمع بين السعودية وتركيا؟



لم يعد خافياً مستوى الصراع القائم بين تركيا والسعودية، وليست قضية خاشقجي سوى مفردة واحدة من عدد كبير من مفردات هذا الصراع.

■ سعد صائب

التفسير الأولي والبسيط لأسباب الصراع القائم، يمكن أن يقف عند القول: إن دولتين إقليمييتين تتنازعان على مساحات النفوذ والتأثير في منطقة تضج بالمشكلات والأزمات، وهذا لا شك يعكس جانباً من الحقيقة، ولكن ليس الحقيقة كلها...

تتشترك الدولتان - المحوران، في انتمائهما التاريخي للمعسكر الغربي من موقع التابع النشيط، أو لنقل التابع الذي يتمتع نتيجة لنقل وزنه الطبيعي بشيء ما من الاستقلالية، وهنا لا بد من التمييز بين درجة التبعية في كل منهما؛ حيث التبعية «سلسلة» في السعودية كنتيجة مباشرة لاستدامة التخلف الاقتصادي المعتمد بشكل شبه كامل على الربيع النفط المترافق مع حظر الحياة السياسية في المجتمع كلاً، بمقابل ذلك فإن تطويع تركيا كان يحتاج خلال القرن الماضي إلى انقلاب عسكري كل عشر سنوات تقريباً، أي: أن طبيعة السيطرة الغربية على تركيا كانت دائماً بحاجة لقر أكبر من الإجراءات للسيطرة على الجيش بشكل أساسي... هناك درجة تطور اقتصادي أعلى في تركيا تسمح بدرجة استقلالية أعلى.

لماذا النزاع الآن في ذروتها؟

خلال العقود الماضية كانت القوة الأمريكية هي الضابط الأساسي لطبيعة التنافس والصراع ومستواه بين التابعين... ومع تراجع الأمريكي بدأت عمليات الانفلات، التراجع الأمريكي نفسه، دفع واشنطن للعمل على تفجير تركيا من الداخل «المعلم الأبرز هو محاولة الانقلاب على أردوغان» وعلى تفجير السعودية «المعلم الأبرز هو دفعها نحو المستنقع اليمني، ونحو الأزمة

المستعصية مع قطر»، وهذا الأمر أعطى زخماً أكبر للتيارات التي ترى في الاستقلال عن الأمريكي الطريق الوحيد للبقاء في كئنا الدولتين، الأمر الذي أحدث صداماً متصالباً بين المتطلعين للاستقلال عن الأمريكي في كل من الطرفين مع المصيرين على الاستمرار ضمن التبعية في الطرف الآخر.

أستانا

العامل الإضافي الذي يلعب الدور الأكثر حسماً في المسألة هو: وجود تركيا كدولة أساسية ضمن ثلاثي أستانا، بوصفها منظومة إقليمية - دولية جديدة تتعزز وتتطور بشكل مستمر، وهو الأمر الذي جعلها نقطة تقاطع نيران حامية بين الأمريكي وجميع توابعه، وجميع رافضي الاستقرار في المنطقة والعالم.

يضاف إلى ذلك أنه خلال العقود الماضية، كان لوجود دور وازن نسبياً لمصر، إسهام ملحوظ في إحداث شيء من توازن القوة بين الدولتين، ولكن منذ سنوات لم يعد لمصر سوى دور رمزي في المسائل المختلفة، كما أنها تصطف ضمن هذا النزاع بشكل واضح إلى جانب «ووراء» السعودية في مواجهة تركيا، وهذا بدوره ساهم بتعميق الصراع.

بالتوازي، ومع تراجع الدور المصري، فإن دور سورية المفتاحي ضمن المنطقة كان أيضاً عاملاً مهماً في موازنة الاستقطابات الإقليمية، ومع تعمق الأزمة السورية، لم يتراجع هذا الدور بشكل كبير فحسب، بل وتحول في اتجاهات معينة نحو دور سالب؛ أي: أن سورية نفسها باتت محل صراع وساحة صراع بين هذه القوى الإقليمية.

ملف شمال شرق سورية

في ظل هذه العوامل كلها، يبدو الاشتباك الآن

يبدو الاشتباك الآن بين السعودية وتركيا في ذروتها ويحتل ملف شمال شرق سورية مطرح في هذه الفترة

بين السعودية وتركيا في ذروتها، ويحتل ملف شمال شرق سورية مطرح الصراع الأساسي في هذه الفترة، ونرى طرحين أساسيين على الواجهة:

الطرح التركي حول المنطقة الآمنة أو الأمانة المشتق لفظياً من كلام ترامب، والمستند فعلياً إلى مقاربة موسكو حول العودة إلى اتفاق أذنة 1998... ولهذا الطرح تفسيران مختلفان ضمن تركيا وفقاً للتيارين الأساسيين الموجودين فيها:

الأول: التيار ذو درجة الاستقلالية الأعلى عن الأمريكي يرى في اتفاق أذنة جسراً لمنع الآخرين «الأمريكي والخليجي خصوصاً» من الاقتراب، ولتنسوية الأمور مع الدولة السورية على المدى المتوسط بما يضمن المصالح التركية في مسألة الحدود، ويحفظ لتركيا وزناً أعلى من الخليجي في سورية في المراحل اللاحقة.

التيار الثاني التابع لواشنطن: يحاول التماشي شكلياً مع مقاربة موسكو حول أذنة ليس لتطبيق الاتفاق، أو إعادة النظر فيه على أساس من القانون الدولي واحترام سيادة سورية، بل كمدخل نحو إبقاء الأوضاع متوترة في سورية وفي تركيا تالياً، ورفع درجة توترها بما يسمح بتحقيق ما أراد الانقلاب تحقيقه، ولم ينجح، أي: استعادة زمام السلطة في تركيا بشكل كامل ليد الفاشية، والقضاء على كامل التوجه التركي الحالي نحو استقلال أعلى عن الأمريكي، وخاصة عبر منظومة أستانا.

وصفة الفوضى

الطرح الخليجي للمسألة، لا يهاجم العودة لاتفاق أذنة بشكل رسمي، لكنه يهاجمه عبر الإعلام وبطرق مختلفة، وفي الوقت نفسه يجري الترويج بأشكال رسمية وغير رسمية إلى «حل» يقوم على تدمير منطقة شمال الفرات بين «فسد» و«بيشمركة» و«قوات من عشائر عربية»! ومع هؤلاء كلهم وجود رمزي للأمريكان، إضافة إلى الوجود الحكومي الرسمي المحصور حالياً في مركز القامشلي...

على التوازي مع ذلك، هناك أخذ وشد فيما يتعلق بمسألة عودة سورية للجامعة العربية، وإعادة تطبيع العلاقات معها، وهذه المسألة أيضاً تتنازعها التيارات المختلفة، ويجري العمل عليها ضمن حسابات محددة:

فمن جهة، بات واضحاً بالمعنى الموضوعي أن سورية ستعود في آجال غير بعيدة للجامعة العربية، ولذا فإن المبادرة في هذا الاتجاه وإعطاء الإيحاءات بأن السير قد بدأ بهذا الإطار، وهو قد بدأ فعلاً، يأتي من جهة تجاوباً مع الظرف الموضوعي، ومن جهة ثانية تجاوباً، ولو شكلياً حتى الآن، مع الدفع الروسي في هذا الاتجاه...

من الجهة الثانية، فإن محاولات توظيف هذه العودة يجري العمل عليها؛ أي: أن تجري العودة بصفقة ما «ليس لإزاحة الإيراني كما يشاع»، بل أهم من ذلك من وجهة النظر السعودية، هو تقليل وزن التركي، بل وحتى الروسي إن أمكن، لأن السعودية تعلم أن أي تأثير محتمل لها ضمن الوضع السوري لن يكون على حساب الإيراني، بل من الممكن أن يكون على حساب التركي...

هل يمكن التوفيق بين هذه المتناقضات؟

نعم، يمكن عبر مدخل وحيد هو احترام سيادة الشعب السوري على أرضه: الجيش السوري هو الوحيد المخول في الوجود على الحدود السورية، كل المكونات السياسية السورية يجب أن تشترك في عملية الحل السياسي بما يضمن وحدة سورية، ويسمح لها بالقفز من حقل الألغام الذي تقف فيه... وهذا وحده سيسمح باستقرار للمنطقة بأسرها، وسيسمح تالياً بتحريك العلاقات الطبيعية اقتصادياً وسياسياً وسكانياً في المنطقة، وبتقليل وطأة الابتزاز الأمريكي تمهيداً لإنهائه...

بكلام آخر، إن التفاهم مع ثلاثي أستانا، بوصفه نواة لمنظومة دولية جديدة، هو الباب الوحيد نحو استقرار المنطقة واستقرار دولها، وأي تعويل على الأمريكي لن يجلب سوى المزيد من الخسائر لكل الأطراف...

الثنائية الحقيقية:

إما الغاضبون أو الناهبون



تعتبر رفع درجة حرارة المجتمع المشحون بالظلم والحرمان، بمثابة تهديد جدي بالانفجار! الاشتعال الذي يتوالد ويتسع إذا ما صببت عليه الزيت عوضاً عن الماء بطبيعة الحال... يستعر أيضاً أن صببت عليه المياه بأقل من المطلوب لتهدئة النفوس ونيلها انتصاراً فعلياً لكرامتها المهذورة.

■ ليلي نصر

هذا ما حصل وتراكم تحديداً خلال العقد الأول من الألفية عندما تتالت الممارسات الليبرالية الاقتصادية الفجة على رؤوس السوريين، وأصبحت القصور أكثر ترفاً واستغزازاً... واكتملت حلقة الغضب، التي رسمتها عقود من انعدام «الحياة الديمقراطية»، في بلاد تباطأت فيها عجلة التقدم الجدي للأمام منذ منتصف السبعينيات، وحرّم أهلها فرصة الدفاع عن حقوقهم، وعن تقدم بلادهم وتحريرها.

الساحة المعدّة للفوضى

اندلعت الأزمة على خلفية ما سبق وتراكم، وتلّقى الغرب لاصطياد فرصة الفوضى... وتلقّف أيضاً بكل سرور، ما قدمه له سلوك القوى المحلية التي أجبت الأزمة ودفعت نحو تدويلها،

ليستفيد تحديداً، من اليأس الغاضب الذي خلقه تعتّ قوى الفساد والمال، وعدم اعترافها بحاجات الناس، وتخوينهم.

ووصل السوريون بجهود قوى المال السياسي والإعلامي، إلى الاصطفاف في ثنائيات وهمية: نظاماً ومعارضة، وثنائيات طائفية واثنية وغيرها. بأرضية مهدت للاستعداد للاستقطاب المسلح، ليدخل الغرب بأدواته لساحة معدّة جيداً للمعركة، ويصل في استخدام الأزمة السورية لدرجة خلق «داعش» ومحاولة تحويل البلاد إلى منصة مستقرة لإنتاج الإرهاب إقليمياً ودولياً.

وقود المعركة الطويلة

فقراء السوريين كانوا وقود المعركة الطويلة، التي يغذيها الأمريكيون حتى الآن... ودفع هؤلاء كل الأثمان: فماتوا، وتشردوا، وجاعوا... بينما وجدت النخب في كل الأطراف ما تغنمه في هذه السنوات التي تحولت فيها سورية إلى نقطة التركيز الدولي.

وإن كانت البلاد قد عادت من نقطة الالعودة، وتجاوزت المراحل الأخطر، فلأن اللحظة السياسية الدولية ساعدت السوريين، وأظهرت انعطاف ميزان القوى الدولي في سورية، ووجدنا قوى جديّة دولياً وإقليمياً تستطيع وتريد مواجهة مشروع الفوضى الغربي، أما كيف كان هذا فعبّر الكثير والكثير من الدماء والأعمار السورية.

«غول العوز» وحيداً..

اليوم، يجد متعبو سورية أنفسهم أمام منعطف جديد، فبينما لم تعد رحى المعارك خطراً ماثلاً أمامهم كما في الأعوام الماضية، فإن كل ما نجم عنها يطفو على السطح: الدمار والفقر والتهميش، والغنائم والثراء والنخب... جميعها ماثلة بوضوح. وأصبحت كل التقسيمات السابقة ثانوية فعلاً أمام «غول العوز» الذي يتصدر الساحة.

اتضح بعد هذه المعارك أن أغلبية السوريين خاسرون، وقلة منهم غانمون، ولم تعد ضربات المدافع ومخاطر الإرهاب، تُشوش على هذه الثنائية الحقيقية. كما أضحى دور الغرب واضحاً كعين الشمس، فهو يريد خنق السوريين بتشديد الحصار، وتحويل فقرهم المستعصي إلى أزمات خانقة تمهد لفوضى قادمة.

أمام هذا، تريد النخب الغانمة أن تتصنعا بالصبر، وأن تزودنا بتعاليم المؤامرة الغربية وضرورة مواجهتها، بتقبل المزيد من فقر الحال...

الفوضى دواؤها التنظيم

ولكن ما كان مستحقاً سابقاً أصبح أكثر استحقاقاً، فأغلبية السوريين يشعرون بأن كرامتهم مهذورة، وأنهم لا يملكون شيئاً ليخسروه. وهم سيكونون قادرين على تحمل مزيد من الضغط والحصار فقط في حالة واحدة، إذا امتكرو حقهم في رفع الظلم عنهم، وفي

الدفاع عن أنفسهم... الضغط يستهدف الفوضى، والفوضى لا راد لها إلا التنظيم، أي: توزيع الضغط على الجميع سواسية، ما أسمىناه سابقاً: «عدالة الحرمان».

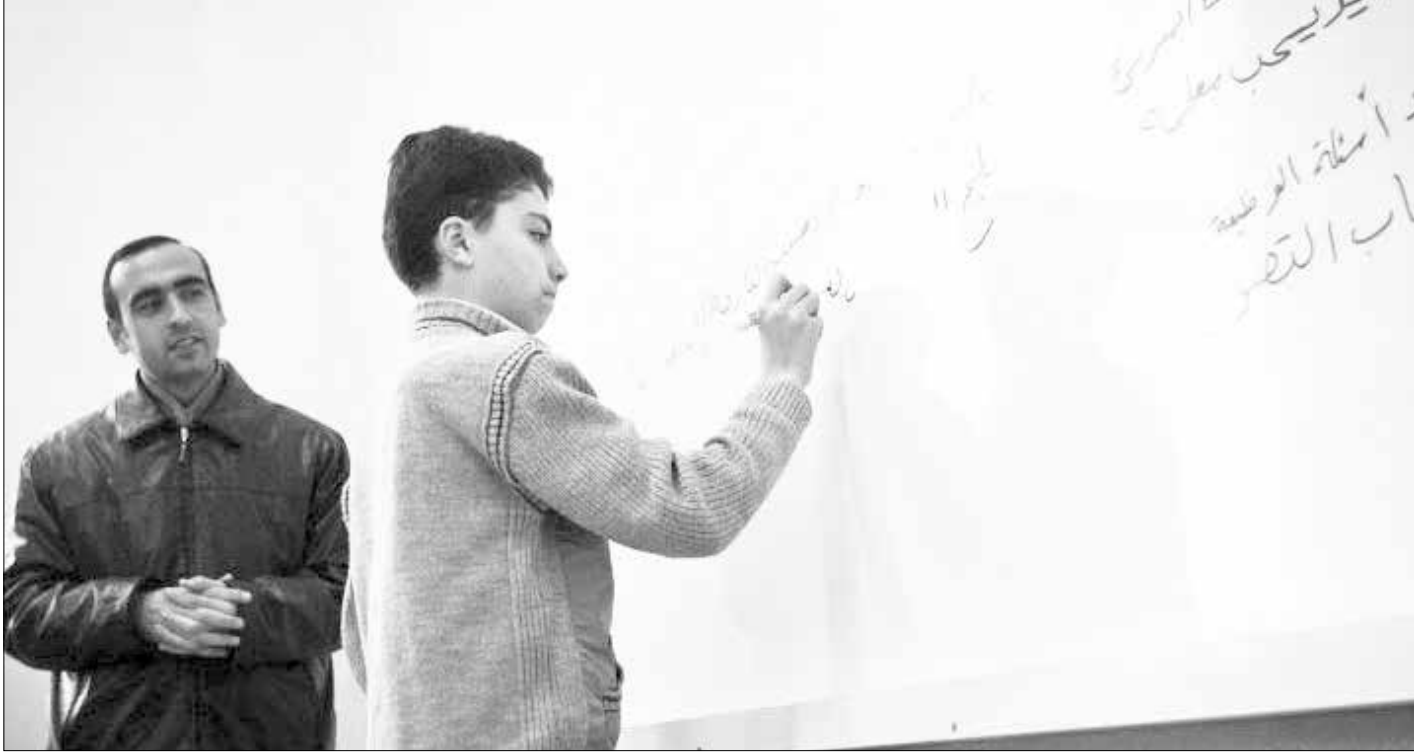
الغاضبون هم قضاء وقدر، لا يمكن لجمه، ولكنهم طاقة كامنة أيضاً... إطلاقها لتدافع عن نفسها، وإحقاق مصالحها وإرضائها، كفيل بحماية البلاد. أما استغزازها فيفتح من جديد بوابات الفوضى... وأكثر ما يستفزها اليوم: النخب الغانمة من الحرب، والمتلاعبة بقوت الناس القليل المتبقي، واسترضاء الغرب، وكبح قدرة الناس في الدفاع عن نفسها.

نقترب اليوم من المنعطف الحاد، فإما خيار مصلحة الأقلية الناهبة والدخول في الفوضى، أو خيار مصلحة الأكثرية المنهوبة والانتصار الفعلي للبلاد وأهلها... ولكن هذا المنعطف لا يعبر سريعاً، ولا يأتي بقرارات تنفيذية، ولن تمنحه قوى المال والنفوذ السوريين منحاً. ولكن الطريق الأسلم لانتزاع خيار بناء البلاد لمصلحة الأكثرية، يمر عبر الوصول إلى حلول سياسية توافقية تهنيء الأجواء للعمل السياسي الواسع، وتضمن انتقال البلاد إلى حالة أعلى من السلم والوحدة الوطنية، وتمنع الارتدادات التي ستستخدمها قوى النهب لتفرقة شارع المنهوبين العريض... الذي سيجمع غضبه وينتزع حقوقه في الأفق السوري القادم.

أمام هذا تريد
النخب الغانمة
أن تتصنعا
بالصبر وأن
تزودنا بتعاليم
المؤامرة الغربية
ومواجهتها
بتقبل المزيد من
الفقر

اتضح بعد هذه
المعارك أن
أغلبية السوريين
خاسرون وقلة
منهم غانمون
ولم تعد المعارك
تشوش على
هذه الثنائية
الحقيقية

المدرسون.. ضابطة عدلية.. اهربو ووا



في سابقة جديدة من نوعها ولم يسمع بها قبلاً، قامت مديرية تربية طرطوس عبر ما سمي «ضابطة عدلية» بتفتيش منازل بعض المدرسين بحثاً عما يدل على أنهم يعطون دروساً خصوصية في منازلهم.

عاصي اسماعيل

السابقة أعلاه لم يتم تناقل أخبارها عبر وسائل الإعلام المحلية فقط، بل والدولية أيضاً، حيث ورد عبر موقع RT العربي مادة بعنوان: «سورية: «الضابطة» تداهم مدرسي «الخصوصية»»، وذلك بتاريخ 2019/2/7.

تفاصيل إعلامية

مما ورد في المادة أعلاه: «أفراد الضابطة العدلية، للمديرية، فتشوا حتى غرف النوم، هكذا يقول أحد المدرسين الذين فاجأهم أفراد الضابطة بطلب تفتيش المنزل للتأكد من وجود ما يدل على أنه يعطي دروساً خصوصية في المنزل».

وتضيف المادة على لسان مدير التربية في طرطوس: «إن لدى المديرية ضابطة عدلية تقوم بجولات وفق الأنظمة والقوانين التي لا تجيز إعطاء الدروس في البيوت، أو في معاهد غير مرخصة، وأنها تنطلق من شكاوى تأتيها من الجوار»، مضيفاً: «إن أخف العقوبات هي الغرامة بمقدار 500 ألف ليرة «نحو ألف دولار»، وإغلاق المكان، إذا كان معهداً أو منزلاً مخصصاً لغايات التدريس غير المرخص، وحول الإجراء في حال كان المكان منزلاً للسكن، يقول: ذلك يحتاج تدبيراً آخر، لأن التربية لا تملك صلاحية الإغلاق». وحسب الموقع: «يفسر مدير التربية ازدياد حالات تفتيش بيوت المدرسين في طرطوس أكثر من سواها، بأن سكان المحافظة يشتكون كثيراً».

توجه رسمي لحماية مؤسسات التعليم الخاص

الخبر والحدث لن يكون سابقة فريدة محصورة في طرطوس على ما يبدو، بل ربما هناك توجه بهذا الخصوص، فقد صرح مدير تربية ريف دمشق: «المديرية وجهت الضابطة العدلية في المديرية، لتقوم بجولات للتأكد من عدم وجود أية مؤسسة تعليمية غير مرخصة، وحتى الآن لم تبلغ المديرية بأية حالة، إلا أنه وحال ورود حالات سيتم التعامل معها بشكل قانوني بالتواصل مع المحافظة ووزارة التربية». مضيفاً: «الموضوع الذي تسعى المديرية للحد منه، هو ما يسمى «بيت الدراسة»، وهذا يكون هناك غرفة أو غرفتان في المنزل مخصصة للتدريس وفيها مقاعد وسبورة، وهذا غير مقبول، خاصة أنه لدينا مؤسسات تعليمية مرخصة وشروطها مطابقة».

ولعل بمنن هذا التصريح تتضح بعض الغايات والأهداف من هذا التحرك الأخير، وهي أنه: «لدينا مؤسسات تعليمية مرخصة وشروطها مطابقة».

قوانين وتعليمات

صدر عن وزير التربية بتاريخ 2013/4/1

القرار رقم 4/887/843 المتضمن تعديلات على التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2004 الصادرة برقم 4/8/9/843 تاريخ 2005/1/3، وقد تضمنت المادة 117 منه على ما يلي:

1- يصدر الوزير قرار تشكيل لجنة الضابطة العدلية من العاملين في وزارة التربية المكلفين بموجب المادة 47/ من المرسوم، مهمتها متابعة المخالفين لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2010م ورفع ضبط إلى لجنة شؤون التعليم الخاص الرئيسية بالمخالفات المرصودة وأسماء مرتكبيها، وأعداد مجموعات الطلبة النارسين لديهم في العقارات والأماكن غير المرخصة، واستيفاء الغرامات المفروضة بحقهم أصولاً.

2- يزود أعضاء اللجنة ببطاقات تصدرها الوزارة تثبت هويتهم ووظائفهم وملصق عليها صورهم الشخصية، وعليهم حملها أثناء قيامهم وإبrazها لأصحاب العلاقة عند الطلب. والمادة 47 أعلاه تنص على ما يلي: «تتولى الوزارة أعمال الإشراف التربوي والإداري على المؤسسات التعليمية الخاصة، كما يحق للوزارة تكليف لجان فنية تخصصية للاطلاع على أبنية هذه المؤسسات وسجلاتها المختلفة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي وتعليماته التنفيذية التي تصدرها الوزارة، وإثبات ما يقع من مخالفات».

وقد نصت المادة 2 من المرسوم التشريعي 35 لعام 2010، الذي يحظر استخدام العقارات والأماكن غير المرخصة، على ما يلي: أ- تفرض بحق المخالف المستخدم للأماكن المشار إليها في المادة الأولى غرامة مقدارها خمسون ألف ليرة سورية، وذلك بقرار من وزير التربية بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية لشؤون التعليم الخاص، وتضاعف العقوبة في حال التكرار.

ب- يتم استيفاء الغرامات المشار إليها بالفقرة «أ» من المخالف مباشرة من قبل العاملين في وزارة التربية المكلفين بموجب المادة 47 من المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2004، ويكون لهم صفة رجال الضابطة العدلية وفي حال عدم التسديد يتم استيفائها وتحصيلها وفق قانون جباية الأموال العامة.

ج- مع مراعاة الفقرة «أ» يلاحق العامل في الدولة الذي يخالف أحكام المادة الأولى

من هذا المرسوم التشريعي أمام المحاكم المسلكية.

وقد جرى تعديل على مضمون هذه المادة بعام 2017، بحيث أصبحت الغرامة 500 ألف ليرة.

ضابطة عدلية بلا تعريف وبدون مهام واضحة

اللائحة في المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2004، الذي يتم الاعتماد على المادة 47 منه، أنه لم يرد بمتمنه بداية في فصل التعريفات، أي ذكر لتعريف «الضابطة العدلية» ومهامها، وهو ما جرت عليه العادة في المراسيم والقوانين، بل اقتضت المادة 47 على مسؤولية الوزارة بالإشراف التربوي والإداري على المؤسسات التعليمية الخاصة، وإثبات ما يقع من مخالفات. كما لم يرد في التعليمات التنفيذية الصادرة استناداً للمرسوم بحينه برقم 4/8/9/843 تاريخ 2005/1/3، أي ذكر لـ «ضابطة عدلية»، ولا لمهامها أيضاً.

وكذلك المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2010م، لم يرد بمتمنه بداية في فصل التعريفات، أي ذكر لتعريف «الضابطة العدلية» ومهامها، بل ذكرت في المادة 2 من المرسوم 35 كـ «صفة» في معرض ضبط المخالفة على مستوى استيفاء الغرامات.

وربما تجدر الإشارة هنا: أن ما تسمى «ضابطة عدلية» حسب ما هو متعارف عليه بموجب القوانين لها مهام تنفيذية في معرض متابعتها لمهامها التي من المفترض أن تكون مبوبة تعريفاً ومهاماً بشكل واضح ولا لبس فيه، فكيف الحال بما ألت إليه هذه المهام من مdahمة للبيوت، ومدى مشروعية ذلك وقانونيته؟.

الخلل في السياسات التعليمية

لا شك أننا لن نكون مدافعين عن الدروس الخصوصية أو الترويج لها، فالواقع الموضوعي هو الذي فرضها بالنتيجة رغماً عن الطلاب وذويهم والمدرسين، وهو ما يجب تغييره للحد منها.

بالعودة لأس وجوه الموضوع، بعيداً عن الخوض أكثر من ذلك بالقوانين والتعليمات، ومشروعية القيام بمdahمات تفتيشية على

البيوت من عدمها، يبدو أن وزارة التربية من جديد تتهرب من استحقاقات واقع الترهل والتراجع الجاري على مستوى العملية التعليمية والتربوية من ألفها إلى يائها، اعتباراً من أجور المعلمين وتعليماتهم الهزيلة، ارتباطاً بهيبة المعلم وكرامته، مروراً بالمناهج ومستلزمات العملية التعليمية، وصولاً لترويج التعليم الخاص على حساب تراجع الدعم المقدم للتعليم الحكومي، مع سعيها لتحصيل جزء من مسؤولية هذا التراجع للدروس الخصوصية، أي: للمعلمين والطلاب وذويهم أيضاً.

وكان ذوي الطلاب والتلاميذ لديهم الرغبة في تكبد المزيد من التكاليف والخسائر على العملية التعليمية على حساب متطلبات حياتهم وضروراتهم؟.

كما وكان المعلمين مفتقون مادياً، ويبحثون عن المزيد من الجهد والتعب والعناء مع الطلاب، على حساب راحتهم وعلى حساب بقائهم مع أفراد أسرهم. هكذا؟.

والنتيجة، أن المعلم والطالب ستغدو علاقتهم خلال الدرس الخصوصي، علاقة المهرب وتجار السوق السوداء مع المستهلكين، فعبرة «ضابطة عدلية» ستقترن مع عبارة «عباية اهربو وووو».

أما الملفت أكثر من كل ذلك فهو: أن مؤسسات التعليم الخاص هي البعيدة عن الرقابة والمتابعة والإشراف الحقيقي، وخاصة على مستوى الرسوم الخيالية المبالغ فيها، كما على مستوى العملية التعليمية ذاتها «الالتزام بالدوام»- العدد الكافي من المعلمين الأكفاء-...

لتبقى السياسات التعليمية بمعزل عن النقد والتصويب، ولتبقى مؤسسات التعليم الخاص وحدها القادرة على استقطاب نتاج هذا الترهل، على شكل المزيد من الأرباح في جيوب المستثمرين فيها، وعلى حساب ذوي الطلاب، وربما مصلحتهم ومستقبلهم أيضاً، حيث لا يمكن لعموم المواطنين من الفقراء أن يضعوا أبناءهم في هذه المؤسسات لارتفاع تكاليفها، والنتيجة العملية هي: مزيد من تعميق الفرز الطبقي بالعملية التعليمية على مستوى مدخلاتها ومخرجاتها.

ولا ندري إلى أين ستصل بنا الحال مع هذه السياسات المتعامية أكثر من ذلك البؤس؟

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست يقول: «صاير عندي شعور إنو الحكومة معتبرة الوطن شركة.. وهي مجلس إدارة.. ونحن عملاء..»

وقد انتشر على الصفحات الفيسبوكية بوست عام يقول:

● «بتجي الشتوية بينقطع الغاز.. بتنزل المطر بتنقطع الكهرباء.. بيطلع هوا ببروح الننت.. بتلمع الدني بتفصل القنوات.. بتزعد الدني بينقطع التلفون.. بتقول هالبلد ملزق بشرططين؟!»

فقد غلبت بوستات التهمك كما هي العادة، ربما مع بعض الاختلاف حسب المواضيع الجديدة المثارة خلال الأسبوع.

على صفحة رئاسة مجلس الوزراء الرسمية ورد التالي: «ستكون هناك بزمة لكل مكونات المجتمع السوري في بناء وإنجاح المشروع التتموي لسورية ما بعد الحرب».

وقد وردت التعليقات التالية عليه:

● «ايما ما بعد الحرب.. يعني وكان الحكومة عم تمد بعمر الحرب بخنق الشعب».

«بلشت البصمات تبان من ملاحقة بناء الأجيال».

وعلى صفحة الحكومة أيضاً ورد عن لسان رئيس الحكومة: «التوصيات والمقترحات الصادرة عن جلسة الحوار سيتم الأخذ بها والوثيقة ستعرض على السوريين قبل وضعها في التنفيذ».

وقد تم التعليق بالتالي:

● «المهم أن تسمعوا كلمات وشكاوى فقراء الحال ولولمة.. وبكل ألف مرة خذوا بها مرة»

خبر متداول على إحدى الصفحات الإخبارية العامة يقول: «مدير تربية ريف دمشق: المديرية وجهت الضابطة العدلية في المديرية لتقوم بجولات للتأكد من عدم وجود أية مؤسسة تعليمية غير مرخصة...».

وقد وردت التعليقات التالية عليه:

● «أنا براوي فرد مرة جيبولن الشرطة العسكرية تركتوا كل المصاب اللي عم تنزل عالاستاذ من ورا قرارتنك من ورا المكاتب ولحقته عالدروس الخصوصي احترامه اول الكل وارفعوا من مكانته وبعدين حاسبوه».

● «فتش على المدارس الحكومية يلي ما فيها أساتذة والمعلمات دائماً غائبين».

وحول خبر متداول يقول: «حالة الاستنفار المعلنة بشكل واضح داخل كل مفاصل العمل الجمركي هدفها الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه إغراق أسواقنا المحلية بمنتجات وبضائع مجهولة المصدر والمنشأ أو مهربة..».

وردت التعليقات التالية:

● «المهم ملاحقة الذين يقومون بتهرب المواد الممنوعة وعلى رأس مثل هذه المواد السلاح والمخدرات ومن ثم الغذاء المنتهية الصلاحية. ومما سبب عناصر الجمارك الذين يسمعون بتهربها مقابل المال بشكل جدي وحقيقي، عندها ستكون البلاد بالف خير».

«ارتاحوا ما حدا معو يشتري شي غير هالخبرات».

وأجمل تعليق كان عبارة عن مثل يقول:

● «إذا سلم الكرم من عبد الله فما حدا رح يجي من برا».

وناقل الكفر ليس بكافر..

انهيار مبان في دير الزور!



انهارت عدة مبان في دير الزور خلال الفترة الماضية في عدد من الأحياء التي جرى تحريرها من الإرهابيين منذ عام ونصف تقريباً، وخاصة الأحياء المدمرة جزئياً أو كلياً، كأحياء الحميدية والجبلية والعمال ومنطقة غسان عبود والشارع العام، حيث الأنفاق التي حفرها المسلحون، وحيث كان القصف، إذ أدى ذلك إلى تخریب شبكات مياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي، وأدى كذلك إلى فراغات كبيرة تحت الأبنية سواء التي سلمت من التدمير أو كان دمارها جزئياً ومنشقة.

■ مراسل قاسيون

وقد جاءت أضرار هذا العام لتكشف مزيداً من العيوب والحفر تحت الأبنية، ناهيك أن بنية هذه الأبنية من حيث المواصفات الفنية هشة كونها بنيت سابقاً من قبل متعهدين، أو من قبل أصحابها، دون إشراف هندسي ومراقبة بسبب الفساد المستشري سابقاً، وآخر بناء انهيار الأسبوع الماضي هو بناء العمري بالقرب من دوار غسان عبود، والمؤلف من خمسة طوابق، والشئ الجيد أنه لم يكن هناك سكان فيه، حيث لم يذهب الأهالي في هذه الأحياء إلى منازلهم خوفاً من الألغام والانهارات، ولم تقم الجهات المسؤولة بتفحصها وتنظيفها من المتفجرات، كذلك لم تقم البلدية بتشكيل مجموعات مسح هندسية لتقييم مدى الضرر والخلل فيها.

■ السكن في البيوت المتهاكلة

من جهة أخرى، إن كثيراً من الأهالي أحجموا أيضاً حتى عن تقديم طلبات الكشف والتعويضات من اللجان

المختصة بسبب التعقيدات التي وضعت أمامهم، من تقديم أوراق الثبوتيات التي أغلبها احترقت أو أُلغيت نتيجة الدمار والحرائق التي طالت منازلهم، بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة والمرهقة التي تطالبهم بهم شركة الكهرباء ومؤسسة الاتصالات وشركة المياه، حيث يحاسبونهم عن سنوات الأزمة التي كانوا مهجرين فيها، ولا بد أن يبرئوا ذمتهم. لكن تحت ضغط الحاجة وارتفاع تكاليف المعيشة وأجارات البيوت سيضطرون الكثيرون للعودة إلى منازلهم المدمرة المتهاكلة، ولو تعرضوا للموت تحتها، وكما يؤكد البعض ذلك بقولهم: يا أخي كما يقول المثل الشعبي «عصاة عطا من ما جيتها مملغة» نموت أريح لنا، لأن المسؤولين والفاستين واللصوص والحرامية لا يرحمون..

■ شهادة من الواقع

وقد لخص أحد المواطنين معاناة الأهالي بقوله: «فرحنا بخلاصنا من الإرهابيين ورجعنا على البلد، طلبونا

تحت ضغط الحاجة وارتفاع تكاليف المعيشة وأجارات البيوت سيضطرون الكثيرون للعودة إلى منازلهم المدمرة المتهاكلة ولو تعرضوا للموت تحتها

مواصلات العاصمة مشكلة على حساب المواطن



ما زالت مشكلة هروب السائقين العاملين على سرافيس نقل المواطنين من الخطوط المرسومة لوسائط المواصلات أو اختصارها قائمة، وخاصة خطوط المواصلات التي تعتبر طويلة، مثل: الدوار الشمالي، مهاجرين صناعة، بل وحتى القصيرة منها مثل: المزة 86 وغيرها.

نوار الدمشقي

المشكلة زادت واستفحلت مؤخراً أكثر بما لا يقاس مع كل الفترات السابقة، بذريعة البطاقة الذكية والازدحام على الكازيات، ناهيك عن المبررات الأخرى المرتبطة بالتعاقد على نقل الطلاب خلال الموسم المدرسي، أو لنقل العاملين.

جملة مشاكل برقية المواطن وعلى حسابه

واقع الحال، يقول: إن مشكلة المواصلات داخل العاصمة ما زالت مستمرة منذ فترة طويلة، يدفع ضريبتها المواطنون بشكل يومي على عدة مستويات، اعتباراً من الازدحام والتدافش، وخاصة في مراكز الانطلاق الرئيسية، وخلال ساعات الذروة الصباحية والمساء، مروراً بانعدام وقوف وسائط المواصلات على بعض الخطوط خلال هذه الفترات نظراً لامتلائها عند الانطلاق، ما يفرض على المواطنين السير طويلاً لأقرب نقطة انطلاق أو مكان محتمل لتغيير للركاب على هذه الخطوط، وصولاً

لامتناع بعض وسائط المواصلات عن استكمال خط سيرهم لنهاية الخط المرسوم بذرائع كثيرة وعديدة مغبكة، وليس آخرها، عدم وجود من يلجأ إليه هؤلاء عند تعرضهم لكل هذا الغبن والاستغلال، ناهيك عن كون مسؤولاً عن حل مشاكل الانتظار واستهلاك عامل الزمن الذي يدفع ضريبته هؤلاء يومياً، بالإضافة إلى التعب والجهد والإرهاق، ولتأتي أخيراً إلى مشكلة الاستغلال بالأجور، التي تتزايد مع ساعات المساء والليل، مع عدم تغيير مشكلة «الفراطة» القديمة الجديدة أيضاً.

والنتيجة، أن على المواطن تحمل جملة المشاكل المعقدة والمتشابكة وحيداً وعلى حسابه، فبرغم كثرة الشكاوى المقدمة حيال جملة هذه المشاكل، وبرغم وجود ما يسمى

المشكلة زادت واستفحلت مؤخراً أكثر بما لا يقاس مع كل الفترات السابقة بذريعة البطاقة الذكية والازدحام على الكازيات ناهيك هت المبررات الأخرى

اليومية، نتلقى المزيد من الوعود على هذا المستوى، من خلال الحديث عن كمّ الباصات التي جرى التعاقد عليها، وعن عدد الباصات التي تمّ الزج بها بالخدمة، لكن على أرض الواقع لم يلمس المواطن أية متغيرات على هذا المستوى حتى الآن، مع استمرار مشكلته ومأساته.

ولعل نظرة خاطفة للازدحام اليومي تحت جسر الرئيس تُعطي بعض الصورة عن حقيقة ما يعانيه المواطنون يومياً، على مرأى ومسمع الجميع، حيث يتجمع المئات من الطلاب والموظفين، والنساء والرجال والأطفال، صيفاً بالحر، وشتاءً بالبرد، وصباحاً ومساءً، وبكل الأوقات. فهل من مبال، أم أن اللامبالاة ستبقى هي السائدة؟

مشرفي خطوط، وبرغم وجود شرطة المرور، وبرغم وبرغم... إلا أن هذه المشاكل على حالها من الاستمرار ودون حلول، ناهيك عما تفرضه بعض القرارات من مشاكل إضافية على هذه المشاكل، ولعل مشكلة خط ضاحية قدسيا الأخيرة وتداعياتها مثال فاقع على ذلك، حيث دفع المواطن ضريبته دوناً عن سواء، ولا أحد يعلم ما قد تسفر عنه الأيام القادمة، حيث لم تحل المشكلة بشكل نهائي، بل تم تأجيل معالجتها ليس إلا!

شركة النقل الداخلي

عند الحديث عن ضرورة تدخل شركة النقل الداخلي بشكل أكبر من ذلك عبر زيادة أعداد باصات العاملة على الخطوط الداخلية، وخاصة الطويلة، وزيادة عدد سفراتها

الغوظة.. مشكلة نقص المعلمين لا تحل بالمبادرات الأهلية

أوسع من أن تكون محصورة في بلدة محددة، وأعمق من أن تكون مقتصرة على الأجور الهزيلة.

وعلى الرغم من معرفة مديريات التربية بهذه المشكلة، وعلى الرغم من أن وزارة التربية نفسها تدرك جملة المشاكل المرتبطة بالأجور والتعويضات وغيرها الكثير من المشاكل العميقة الأخرى، إلا أن واقع المشاكل المرتبطة بالعملية التعليمية ما زال قائماً دون حلول شافية حتى الآن، بالرغم من كثرة الوعود، وبالرغم من كل التهليل حول قضية تطوير المناهج على سبيل المثال لا الحصر، وكأنها بوابة الحلول لجميع المشاكل الأخرى. والسؤال المشروع على السنة ذوي الطلاب، وربما الإدارات والمعلمين أيضاً: إلى متى هذا التعامي عن إيجاد الحلول الشافية؟ وإلى متى سيبقى مستقبل الطلاب والتلاميذ رهناً بهذه الحلول المنتظرة؟



يمكن تقسيمها بحال من الأحوال. مشاكل عميقة وواسعة دون حلول مشكلة نقص المعلمين والمعلمات معمة على غالبية مدارس بلدات الغوطة الشرقية، بل وغيرها من مدارس البلدات والمدن أيضاً، إلا أن الحل لجزء من هذه المشكلة عن طريق المبادرات الأهلية يبقى محدوداً ومنقصاً، برغم أهميته وضرورة تشجيعه، فالمشكلة

التعب والمشقة على الطرقات، مع الحفاظ على عامل الزمن المرتبط بالالتزام بمواعيد الدوام الصباحي، والانصراف المسائي، وقد كان لهذه المبادرة أصداء إيجابية، خاصة وأنها حلت جزءاً من مشكلة كبيرة وعميقة، ولو بشكل جزئي ومحدود، لكن حصاها على مستوى مصلحة الطلاب واستكمال تعليمهم في مدارس هذه البلدة لا

على مصلحة التلاميذ ومستقبلهم، بادر ذوو بعض الطلاب بتقديم محفزات تشجيعية لبعض المعلمات الوكيلات في إحدى بلدات الغوطة، حيث اتفقوا مجتمعين على تحمل تكاليف المواصلات وذلك من خلال تأمين واسطة نقل تقل هؤلاء المعلمات إلى مدارسهم، بحيث لم يعد أمر هذه التكلفة عائقاً أمامهن، بالإضافة للتخفيف عنهن مغبات

هراسك قاسيون

لكن الفرحة لم تكتمل مع الطلاب وذويهم، فقد واجهتهم مشكلة نقص المعلمين والمعلمات في بعض هذه المدارس، فعلى الرغم من مساعي الاستعانة بالمعلمين الوكلاء لتغطية النقص الحاصل من قبل الإدارات المدرسية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، خاصة وأن أجور هؤلاء تعتبر هزيلة وغير مشجعة، حيث لا تتجاوز مبلغ 19 ألف ليرة شهرياً، وهو بالكاد يغطي تكاليف المواصلات، ما أدى لإحجام الكثير من الوكلاء عن الالتزام بالتكليف.

مشكلة ومبادرة أهلية

أمام هذه المشكلة التي تعجز عن حلها إدارات المدارس، وخاصة على مستوى الأجور غير المرضية والمشحجة، والمحكومة قانوناً، وأمام ضرورة استمرار العملية التعليمية في بعض المدارس، حرصاً

أعيد افتتاح بعض المدارس في بلدات الغوطة الشرقية مع بدء العام الدراسي، وقد استقطبت هذه المدارس الكثير من الطلاب، وخاصة الحلقة الأولى والثانية، حيث كانت بالنسبة لهم ولذويهم فرصة من أجل استعادة بعض من أوجه الحياة التي فقدوها لأعوام، كما كانت عاملاً مساعداً على الاستقرار.

بيانات البطاقة الذكية والثقة المهزوزة



البطاقة الذكية تعتبر بنك معلومات محمول ومتنقل، بالإضافة إلى كونها ترتبط مع قاعدة بيانات برمجية، تُبَوَّب وتُورشف جملة من العمليات والإجراءات، الزمانية والمكانية، بحسب المهام والوظيفة المخصصة لها هذه البطاقة افتراضاً.

■ سمير علي

ومن الطبيعي، بناءً على ذلك، أن تكون هناك علاقة ثقة بين مُصدري هذه البطاقات، وبين مستثمريها ومستخدميها من الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبحسب الغاية المرجوة والخدمة المتوخاة منها، وهذه الثقة عادة ما تكون مشفوعة بجملة من التعليمات النازمة والمعلنة، سواء على مستوى تقييد استخدام البيانات الشخصية وسلامتها من العبث، أو على مستوى التقيد بالخدمة المقدمة عبر هذه البطاقة، وهذه وثيقة عادة ما تقتزن بإجراءات عقابية مضادة، تختلف باختلاف طبيعة البطاقة والخدمة، مثل: البطاقات المصرفية.

بيانات مؤرشفة مع معايير ثقة منخفضة

المقدمة أعلاه ليست بغاية الحديث عن الخدمات المقدمة عبر البطاقة الذكية المعممة تبعاً وفرضاً، حيث ما زالت قضية هذه البطاقة مثاراً للتهكم والاستهجان من قبل المواطنين، ولعل السبب الرئيسي لذلك: أن هؤلاء لم يلمسوا حتى الآن تلك الجدوى والمنفعة منها بما يتوافق مع الترويج الرسمي عنها، فواقع حال المحروقات الموزعة عبر تلك البطاقة على حاله، حيث لم تحل أزماتها بالنسبة للمواطنين حتى الآن بالشكل المطلوب، مع عدم إغفال صعوبات الحصول عليها والإجراءات المرتبطة بذلك، بما في ذلك مجموعة الوثائق المطلوبة لهذه الغاية، ناهيك عن الوعود السابقة بأن هذه البطاقة ستكون بوابة الحل لمشكلة الحصول على المواد المدعومة، والمسحوبة من الدعم لاحقاً كالسكر والرز، بما يحقق «إيصال الدعم

لمستحقيه» حسب ما تم الترويج له. فالبطاقة الذكية تعتبر ذات طبيعة أمنية، سواء على مستوى البيانات الشخصية المخزنة فيها، أو على مستوى ما يتم تخزينه عبرها لاحقاً من بيانات إضافية مرتبطة بالخدمات التي تقدمها هذه البطاقة من خلال ما يسمى نقاط البيع التي ترتبط ببرمجيات حاسوبية، ناهيك عن جملة البيانات الشخصية، والتفصيلية ربما، المطلوبة أساساً لإصدار واستلام هذه البطاقة. ولعل ما نحن بصددده هو موضوع الثقة التي يجب توافرها بين المواطنين، والجهة المُصدرة للبطاقة الذكية التي يجري تعميمها على جميع المواطنين تبعاً، خاصة وأنها شركة خاصة، وليست جهة عامة معايير الثقة بها أكبر افتراضاً، بالإضافة إلى عدم وجود أية ضمانات عقدية بين هذه الشركة والمواطنين، سواء على مستوى البيانات الشخصية المدخلة والمؤرشفة من قبلها، أو على مستوى الخدمات، باعتبارها تبدو مقدمة خدمة لمصلحة الجهات العامة لا أكثر، وبالتالي فإن النتيجة أن معايير الثقة المفترضة تعتبر منخفضة على هذا الأساس.

قاعدة بيانات متسعة بلا ضمانات

كما أن تعميم البطاقة على مستوى التزود بالبنزين والمحروقات للسيارات ووسائل النقل، بما في ذلك الحكومية، يتضمن مزيداً من البيانات المؤرشفة برمجياً على مستوى حركة هذه السيارات والوسائل، المرفقة بالتواريخ أيضاً، وذلك ارتباطاً بنقاط البيع التي هي الكازيات افتراضاً، أي أن جملة البيانات المؤرشفة برمجياً من خلال هذه البطاقة ستتوسع وتكبر يوماً بعد آخر.

الموضوع لم يعد يقتصر على البيانات الشخصية للمواطنين الكثيرة والمرقمة بالثبوتات الرسمية بل وعلى البيانات، زمانياً ومكانياً، مع العلم أن من يقوم بهذه المهمة هي شركة خاصة! كيف ولماذا، وما هي الضمانات بين هذه الشركة والجهات الرسمية المتعاقدة معها، أو بين هذه وتلك مع المواطنين، على مستوى البيانات المجمعة والمتزايدة، واستخدامها المقيد ورقابته، في ظل انعدام أية ضمانات عقدية مع المواطنين حول سلامة استخدام هذه البيانات، أنياً أو مستقبلاً؟

فالموضوع لم يعد يقتصر على البيانات الشخصية للمواطنين الكثيرة والمرقمة بالكثير من الثبوتات الرسمية، بل وعلى حركتهم أيضاً بالنتيجة، في تبويب مؤرشف للبيانات، زمانياً ومكانياً، مع العلم أن من يقوم بهذه المهمة هي شركة خاصة! كيف ولماذا، وما هي الضمانات بين هذه الشركة والجهات الرسمية المتعاقدة معها، أو بين هذه وتلك مع المواطنين، على مستوى البيانات المجمعة والمتزايدة، واستخدامها المقيد ورقابته، في ظل انعدام أية ضمانات عقدية مع المواطنين حول سلامة استخدام هذه البيانات، أنياً أو مستقبلاً؟

جملة من الأسئلة تبدو محقة ومنطقية خاصة في ظل توسع استخدامات هذه البطاقة، مع عدم إغفال الاستعانة بالبيانات المؤرشفة لخدمات لاحقة، حسب ما تم الإعلان عنه رسمياً، سواء على مستوى المواد الاستهلاكية التي من الممكن أن توزع عبرها، أو على مستوى ارتباط هذه البيانات مع غيرها بما يخص السيارات والآليات، الخاصة والحكومية، ليس على مستوى التزود بالمرحوقات فقط، بل على مستوى الترخيم أو المخالفات المرورية ربما، أو غيرها من البيانات الأخرى. والنتيجة، أن جملة واسعة من البيانات والمعلومات الشخصية وغيرها، ارتباطاً بالزمان والمكان، هي بيد شركة خاصة، على مستوى عمليات الإدخال لهذه البيانات، وعلى مستوى البرمجيات التي تُورشفها، وعلى مستوى ما يمكن استخلاصه بيانياً من قاعدة البيانات المتسعة يوماً بعد آخر، ولا ندري ما هي الضمانات بينها وبين الجهات العامة على هذا المستوى، لكن الجلي أن لا ضمانات مع المواطنين، حيث ما علينا على ما يبدو إلا الرضوخ للمشيئة بحكم الاضطرار للخدمات المقدمة عبر هذه البطاقة.

ليس عملاً خيراً

على الطرف المقابل لا بد من الإشارة إلى

أن هذه البطاقات يتم توزيعها مجاناً على المواطنين من قبل الشركة عبر مراكزها المنتشرة في جميع المحافظات والمناطق والأحياء، مع عدم وضوح أية معلومات عما تتقاضاه لقاء خدماتها، المؤتمنة والمؤرشفة، حيث لا معلومات عن ذلك، علماً بأنها شركة خاصة تبحث عن الأرباح أولاً وأخراً، والقيام بمهام إدخال المعلومات والأرشفة والمتابعة بحاجة لعدد كبير من العاملين، ناهيك عن كلفة البرمجيات وتطويرها، وكل ذلك يعتبر كتلة إنفاق كبيرة تصاف إليها هوامش الربح المتوخاة.

وبالتالي، فإن عمل هذه الشركة الخاصة ليس خيراً من كل بد، وفي معرض بحثها عن المزيد من الأرباح ربما تكون كغيرها من الشركات، المحلية والإقليمية والدولية، التي تقوم على تجميع البيانات لاستثمارها لاحقاً، حسب ما يمكن أن يتاح لها ذلك، ولم لا؟ طالما لم ترتبط مع المواطنين بأية صفة تعاقدية تُقيد استخدام هذه البيانات، خاصة وأنه لا أحد يعلم ما هي الشروط التعاقدية بينها وبين الجهات الرسمية المتعاقدة معها، لانعدام الشفافية والوضوح حول ذلك، وهو ربما ما يجب توضيحه وتبليغه.

الأهمية لا تنفي الشكوك

أخيراً، ليست الغاية التقليل من أهمية البطاقة الذكية وغاياتها المعلنة، فالتطور التقني ومواكبته يعتبر من الضرورات التي تفرضها الخدمات المتسعة بالنتيجة، خاصة وأن المواطنين هم المستفيدون منها، وذلك لما توفره عليهم من جهد وعناء افتراضاً، لكن ذلك لا يمنع أن تكون لدينا شكوكنا وشكوانا ناحية عوامل الثقة والأمان، خاصة بعد كل ما مررنا به طيلة السنوات الماضية، على مستوى الوثائق والبيانات والأرشفة، والعبث بها وتزويرها وسوء استخدامها. فهل شكوكنا وشكوانا في محلها؟

المالية العامة في 9 سنوات:



العقوبات تشدد...
والبراغي مرخية؟

عشائر محمود



كلما اشتدت الأزمة
اقتصادياً ازدادت
التساؤلات حول
إمكانية أن ترفع
الدولة من أداها
المالي، وتوسع من
مهامها... ويتواجه
هذا التساؤل المشروع
مع الطرح الحكومي
المستمر منذ بداية
الأزمة الذي يقول:
«ما في موارد».
اليوم تنتقل الأزمة
اقتصادياً إلى مستوى
أعلى، ويصبح من
الضروري مراجعة
دور المالية العامة
ومحاولة فهم: أين
ذهبت الأموال العامة
ومن أين أتت؟

قدمت د. رشا سيرو،
محاضرة بحثية في
ورشة العمل التي
أقامها المرصد العمالي
للدراستات والبحوث

حول السياسات المالية في
سورية «الواقع والخيارات
الممكنة». حللت فيها الحالة
الراهنة للمالية العامة، تعرض
قاسيون أبرز ما مر فيها.
انتقلت المحاضرة بين ثلاثة بنود
أساسية في المالية العامة، أولاً:
تحليل النفقات العامة وتغييراتها.
وثانياً: تحليل الإيرادات العامة.
وثالثاً وأخيراً: الهيكل الضريبي
في سورية. منوهة في البداية
إلى أن غياب الرقم الإحصائي
المالي أدى للاعتماد على
البيانات العامة للموازنة العامة
للدولة، التي قد تكون منقذة
فعلياً... وقد لا تكون.

على ماذا أنفقت الحكومة خلال 9 سنوات؟

ازداد الإنفاق الجاري الحكومي
بين موازنات 2011-2019
بما يزيد على ستة أضعاف
من 455 مليار ليرة وصولاً
إلى 2782 مليار، بينما ازداد
الإنفاق الاستثماري أقل من
ثلاثة أضعاف، ليرتفع من 380
إلى 1100 مليار ليرة بين 2011-
2019.

الإنفاق الحكومي الاستثماري
كان يشكل نسبة 45% من
الموازنات العامة في 2011،
وأصبح يشكل نسبة تقارب
الربع في الأعوام الأخيرة.

اتجهت نسبة الأجور والرواتب
لإنخفاض ضمن النفقات
الجارية، لنتقل من نسبة
تقارب 35% ولتصل إلى نسبة
17% تقريباً.

انخفضت نسبة الديون
والالتزامات الواجبة الأداء
إلى 7% في 2019، منخفضة
عن مستوى عام 2011 عندما
قاربت 20%.

أهم بنود النفقات الجارية التي
ازدادت حصتها، هي الدعم
الاجتماعي، أو مساهمة الدولة
في تثبيت الأسعار. فبينما
كانت نسبته من الموازنة
تقارب 5% في 2011، ارتفعت
إلى 29% في 2019، بينما
وصلت في 2013 إلى 45%
من الموازنة لتتخفض بعدها
سريعاً مع رفع الأسعار.

بالمقارنة بين أرقام الدعم
هذه، تورد المحاضرة الإيرادات
المقابلة من فروقات الأسعار،
التي ترد في الميزانية نتيجة
ارتفاع أسعار السلع التي تبيعها
الحكومة، مثل: المحروقات،
والتي انتقلت من 10 مليارات
ليرة في عام 2012 وصولاً إلى
774 مليار ليرة في 2019.

تغطي إيرادات فروقات
الأسعار التي يدفعها المواطن
للحكومة نسبة 95% من الدعم
الاجتماعي في عام 2019،
بينما كانت هذه الإيرادات
تزيد عن الدعم في أعوام
2016-2017-2018.

لقد كانت إيرادات فروقات
الأسعار في عام 2016 أكثر
من ضعفي الدعم الاجتماعي،
وحققت الحكومة إيرادات
صافية من فروقات رفع أسعار
السلع: 274 مليار ليرة، فهل

نسبة تقارب 40% من
النفقات الاستثمارية، تترك
احتياطية ولا تخصص
لقطاعات بعينها، بينما
مخصصات إعادة الإعمار
فثابتة عند 50 مليار ليرة،
ولا تشكل إلا نسبة 1,2% من
الموازنة في 2019.

تتبع إيرادات فروقات
الأسعار عن رفع أسعار المواد
الأساسية التي تبيعها
الحكومة، مثل: المحروقات،
ومنذ رفعها في عام 2016
أصبحت إيراداتها تغطي
قيم دعم الأسعار المدرجة
في الموازنات.

اعتمدت الحكومة على
التضخم ورفع أسعار السلع
 لتمويل الموازنة؟

المخصصات الاستثمارية
للقطاعات منخفضة،
واغلبها لا تشكل نسبة
تزيد عن 5% من الموازنة،
حيث الصحة 2%، والزراعة
2,7%، والصناعة
التحويلية 2,8% والتعليم
3% والنقل 4%. أما
الكهرباء فمخصصاتها
الاستثمارية هي الأعلى،
ولكنها لا تزيد عن 8,4%،
بينما تشكل النفقات
الإدارية الجارية نسبة 10%
تقريباً.

تحليل النفقات العامة وتغييراتها وتحليل الإيرادات العامة والهيكل الضريبي في سورية.

95% من الدعم الاجتماعي مغطى من رفع الأسعار

إيرادات فروقات الأسعار - مليار ليرة
تكاليف الدعم الاجتماعي - مليار ليرة

810

774

تمويل بالتضخم والتهرب الضريبي 500 مليار ليرة



من أين حصلت الحكومة إيرادات 9 سنوات؟

● شكلت الإيرادات الجارية من ضرائب ورسوم وفروقات أسعار النسبة الأكبر من إيرادات الحكومة بنسبة 64%، بينما قرابة 27% من الإيرادات استثمارية، والباقي أقل 9% يأتي من حقوق الدولة وإيراداتها الاستثنائية، من قطاعي النفط والاتصالات بالدرجة الأولى.

● أكثر من 80% من إيرادات الموازنة توزعت على بنود أساسية: شكلت الضرائب والرسوم نسبة 11% تقريباً منها، بينما شكلت الإيرادات المتنوعة وتحديداً فروقات رفع أسعار المواد المباعة حكومياً نسبة 26% من إيرادات الموازنة، أما نسبة تزيد على 27% من الإيرادات فقد أتت من فوائض الموازنة والسيولة، وهي الإيرادات من ناتج عمل القطاع العام الاقتصادي، الذي تقول الحكومة أنه خاسر!

● تم تمويل جزء هام من الموازنة عبر التضخم المرتبط برفع أسعار المنتجات الحكومية المباعة وتحديداً المحروقات، وعبر إيرادات القطاع العام الاقتصادي.

● أما بتحليل مصادر الإيرادات العامة حسب الجهات الاقتصادية، فإن نسبة 55% من إيرادات الموازنة تأتي عبر القطاع العام، من ضرائب القطاع العام، وبيدات الخدمات وأرباح الدولة، والفائض المتاح. بينما نسبة 45% من إيرادات الموازنة تأتي من الأفراد، ضرائب على الرواتب والأجور وضرائب ورسوم غير مباشرة، وإيرادات فروقات الأسعار. بينما نسبة أقل من 3% من إيرادات الموازنة فقط تأتي من قطاع الأعمال عبر الضرائب المباشرة على الربح، وضريبة الدخل المقطوع.

التشوه الضريبي السوري..

● نسبة تقل عن 3% من إيرادات الموازنة تأتي مباشرة من قطاع الأعمال، وينعكس هذا في النسبة المتدنية لضريبة أرباح الشركات في سورية، حيث يبلغ وسطي المعدل العالمي لضريبة دخل أرباح الشركات نسبة 24%، بينما في سورية النسبة 22%.

● يدفع القطاع العام الاقتصادي نسبة ضريبة أرباح ضعف ضريبة الأرباح التي تدفعها الشركات المساهمة: 28% مقابل 14%.

● تقاربت معدلات الضريبة خلال سنوات الأزمة، وأصبحت ضريبة أرباح الشركات الواسطة متقاربة مع ضريبة رواتب وأجور الأفراد عند نسبة 22% تقريباً. بعد أن كانت ضريبة الأرباح في عام 2003: 35%، وضريبة دخل الأجور عند 15%.

● لا تشكل الضرائب المباشرة على الدخل إلا نسبة 2,3% من الناتج في سورية عام 2019، بينما كانت النسبة في عام 2011: 5,8%.

● نسبة إجمالي الضرائب في سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 8,5% في عام 2019، بينما النسبة الواسطة في

ضريبة الدخل المقطوع التي يندرج ضمنها الأطباء والمهندسون وأصحاب المهن، وحتى شركات خاضعة للدخل المقطوع.

● ضرائب الأرباح على شركات القطاع الخاص تبلغ 10,6%، مع العلم أن حصة القطاع الخاص تتجاوز 85% من الناتج المحلي الإجمالي.

● من واجب الشركات التي تعمل على الأراضي السورية أن تقوم بواجبها اتجاه الدولة، وأن تكون شريكاً في تنمية الاقتصاد، وليست مستحوذاً أو مهيمناً على مقدرات البلد.

انخفضت ضرائب أرباح الشركات من 35% في عام 2003، لتصبح قرابة 22%، بينما ارتفعت ضرائب الأجور من 15% في عام 2003 لتصبح قرابة 22%.

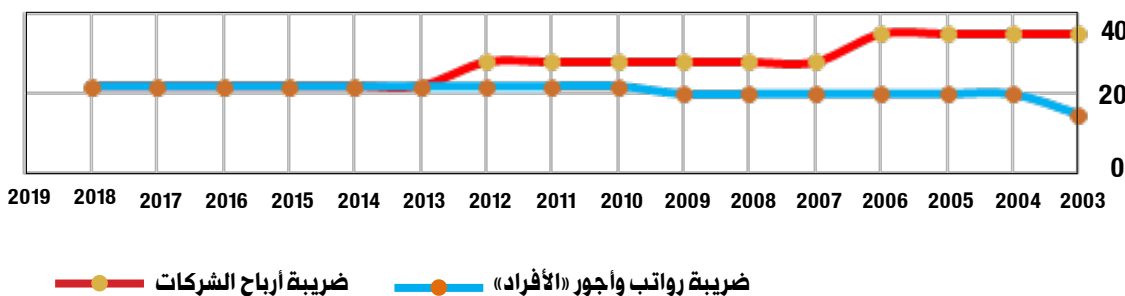
اقتصادات البلدان النامية 15%، وفي الدول المتقدمة تصل إلى 40%.

● 500 مليار ليرة الحجم التقريبي للتهرب الضريبي، الذي يتضج من نسبة الضرائب والرسوم المنخفضة للناتج.

● يبلغ عدد الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية: 5100 شركة وفق وزارة التجارة، ويتبين أن ضرائب أرباح شركة مساهمة واحدة فقط منها، يجب أن تشكل نسبة أكثر من 18% من ضرائب أرباح الشركات المدرجة في الموزانات! ما يشير إلى تهرب ضريبي كبير في هذه الشركات الـ 5000.

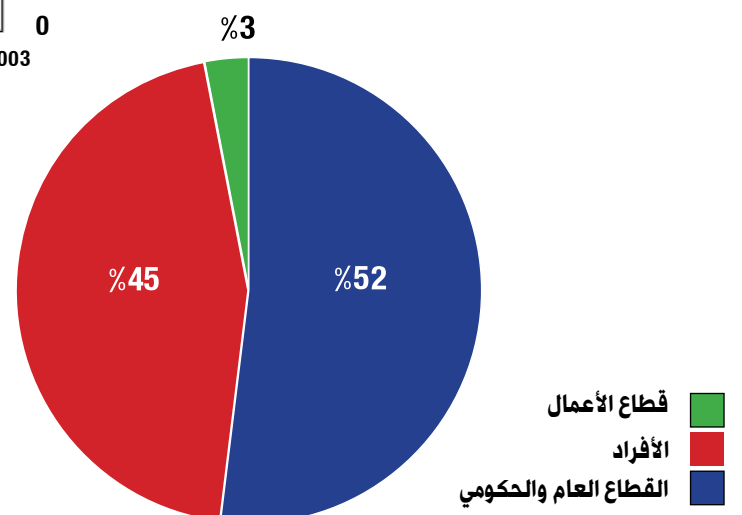
● تساهم ضريبة الرواتب والأجور بنسبة 7,1% من إجمالي الضرائب والرسوم، وهي أعلى من

تطور معدل الضريبة في سورية



من يمول الموازنة العامة - %

يُمول قطاع الأعمال الموازنة العامة مباشرة بنسبة لا تزيد عن 3%



طرح محاضرة الدكتور سوروب في النهاية تساؤلاً حول النقاط التي يجري الحديث والنقاش حولها في المالية العامة اليوم: فهل العجز في الموازنة العامة للدولة سببه كتلة الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي، أم أن المساهم الأساسي في عجز الموازنة هي الفجوة الضريبية وتحديداً عدم دفع ضرائب دخل الأرباح المباشرة؟ وهل المشكلة قانونية، والحل يكون في إصلاح النظام الضريبي، أم أننا بحاجة إلى تطبيق القوانين الضريبية الحالية، لئلا نلحق تعديلاً للسياسات الضريبية؟

يتسع الحديث عن الهدنة الأمريكية الصينية في الحرب التجارية التي أشعلتها إدارة ترامب، ولكن بالمقابل تظهر في الأفق معالم أزمة تجارية أخرى، تستهدف فيها الولايات المتحدة القطاعات الرائدة الصينية... وتحديداً شبكات الاتصالات والمعلومات، وجديدها في تكنولوجيا الجيل الخامس G5.

هواوي وترامب

محاولة إيقاف «G5 الصيني»

من المتوقع أن يوقع ترامب، أمراً تنفيذياً لمنع استخدام معدات الاتصالات الصينية في سوق الشبكات اللاسلكية الأمريكية، وتحديدًا معدات شركة هواوي zte. ليأتي هذا بموجة تصعيد جديدة، بعد أن طلبت الولايات المتحدة اعتقال المدير التنفيذي لشركة هواوي في كندا... فلماذا تحارب الولايات المتحدة هواوي الصينية ومثيلاتها؟

قاسيون

تتقرب تكنولوجيا قطاع الاتصالات اللاسلكية نقلة نوعية، مع انتقال شبكات الجيل الخامس للاستثمار والتطبيق عالمياً وبشكل واسع خلال العامين القادمين.

الجيل الخامس..

من يصل أولاً يغنم كثيراً

والجيل الخامس أو G5 لا يرتبط فقط بزيادة استثنائية في سرعة نقل المعلومات، وما يتيح من التحكم بمسار تطور عالم الموبايل اللاحق، بل ترتبط هذه التكنولوجيا بالتوسع الكبير في تطبيق: «إنترنت الأشياء».. حيث يتاح الربط الشبكي للمعدات والأجهزة الإلكترونية المختلفة ببعضها البعض، لتصدر وتتلقي المعلومات بشكل دائم.

الأمر الذي يعني: أن من يسبق إلى سوق شبكات G5، سيسبق إلى إنتاج الأجهزة والخدمات المرتبطة بها، هذا من جهة.. أما من جهة أخرى فإن هذه الشبكات والأجهزة المرتبطة تمثل قاعدة معلومات كبرى وواسعة، تتحول إلى عنصر قوة. فالبيانات اليوم هي بمثابة مادة خام أساسية للثورة الرقمية، فمن يمتلك أكبر قدر من المعلومات، يستطيع أن يقابل السوق بأفضل الخدمات، وأن يصنع حاجاتها. ومسألة الأسبقية في الهيمنة على هذه السوق، تفوق التأثيرات التكنولوجية والاقتصادية على أهميتها، لتتعداها إلى السياسة والعسكرة والأمن. في عالم أصبحت فيه الـ Big Data، واحدة من المفصلات الأساسية للقوة والهيمنة. وعلى هذا الأساس فإن سباقاً تكنولوجياً عالمياً يستعر، وتحديداً مع ظهور التقدم الصيني في مضمار تكنولوجيا G5.

الصين.. الأكثر تطبيقاً وإنفاقاً

يعتبر تقرير لمركز Deloitte الاستشاري، حول أثر هذه التقنية، أن G5 ستتحول إلى محرك النمو الاقتصادي لعقد قادم... وأن من ينال الأسبقية في تطبيقها، يمتلك وقود النمو العالمي وفق تقديرات التقرير. وبينما قامت الولايات المتحدة،



إلى التهديد بالعقوبات كما جرت العادة: إذ صرح المبعوث الأمريكي إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، بأن أية دولة غربية تسمح لشركة هواوي أو للمعدات الصينية الأخرى بالدخول إلى مشاريع البنى التحتية الحيوية للاتصالات «ستواجه خطر اتخاذ تدابير مضادة أمريكية».

منذ انطلاق الثورة الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات التي تعود إلى السبعينيات، كانت شركات الولايات المتحدة الرقم واحد عالمياً. وهو ما شكل محمداً في امتلاك التكنولوجيا العالية واحتكارها. ولم تكن الصين رقماً يذكر في الإنتاج المستقل، إلا لمرحلة متأخرة من تقنيات الجيل الثالث والرابع التي بدأت بالظهور بعد عام 2007. ولكن الموقع المتقدم للصين في تكنولوجيا الجيل الخامس القادمة، سيغني عملياً تغييراً جديداً في التقسيم الدولي للعمل، وتحديداً في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. القطاع الذي يرتبط بتوسيع قدرات تحرير البشر من الكثير من مهام العمل العضلي.

إن امتلاك الصين للقدرات الرائدة في هذا المجال، وإمكانية تحقيق الهدف الصيني لتوسيع التطبيق في المجال الجيوستراتيجي، لمشروع الحزام والطريق... سيدفع مستقبلاً نحو نقلة نوعية في تطوير القوى المنتجة عالمياً، ونقل المستوى التكنولوجي، وبالتالي التنموي، لمساحات جغرافية وبشرية واسعة كانت بعيدة في العهود السابقة عن الاستفادة من ميزات التكنولوجيا العالمية التي كانت تنتج في الغرب، وتستهلك وفق قواعده.

السوق الخارجية، حيث هواوي وحدها قد وقعت 22 عقداً تجارياً لتطبيق تقنية 5G عبر العالم. والأهم من هذا: أن مشروع الحزام والطريق الصيني، يتضمن فيما يتضمنه، إتاحة الربط عبر شبكات الجيل الخامس بين النقاط الأساسية على الطريق، ما يعني عقود بنى تحتية واسعة للشبكات عبر آسيا وصولاً إلى أوروبا وإفريقيا.

حيث بدأت محاولات إغلاق السوق الأمريكية أمام الشركات الصينية: فبعد أن صدر في العام الماضي قرار منع الجهات الحكومية من استخدام معدات الشبكات الصينية، فإن قراراً مرتقباً قد يمنع إدخالها إلى السوق الأمريكية بشكل كامل. ولكن الأخصائيين الأمريكيين يقولون: إن السوق الأمريكية ليست مجهزة بمعدات بديلة بالكامل لتطبيق شبكات 5G، وليس من الواضح لشركات الاتصالات في الولايات المتحدة كيف ستضي قدماً في التطبيق، في حال استبعاد كامل لمنتجات هواوي التي تمتلك نسبة 28% من سوق معدات الاتصالات العالمية، كما نقلت مجلة POLITICO الأمريكية. بينما يطرح البعض أن على الحكومة الأمريكية أن تنشأ شبكة G5 مؤمنة وحكومية لمواكبة المنافسة الصينية.

كما تستخدم الولايات المتحدة ذريعة المخاطر الأمنية والتجسس وسرقة الملكية الفكرية، لمنع الأطراف الأخرى من التعامل مع سوق تكنولوجيا G5 الصينية. حتى وصلت الإدارة الحالية

أصبح عدد مواقع تخديم شبكات G5 المطبقة في الصين قرابة عشرة اضعاف العدد المطبق في الولايات المتحدة

واليابان، وكوريا الجنوبية بخطوات هامة للاستعداد لـ G5 إلا أن أحداً لم يرق بما قامت به الصين. حيث أصبح عدد مواقع تخديم الشبكة المطبقة في الصين قرابة عشرة أضعاف العدد المطبق في الولايات المتحدة: 1,9 مليون مقابل 200 ألفاً! ما يجعل تغطية المساحة في الصين أعلى منها في أمريكا بمقدار 13 ضعفاً. لقد تطلبت هذه النقلة النوعية في الصين الكثير من الإنفاق، فهوواي منتج معدات الاتصالات الأكبر عالمياً، أنفقت 600 مليون دولار على أبحاث G5 منذ عام 2009، بناء على تصريحات الناطقين باسمها. والتزمت بأكثر من 800 مليون دولار إضافية في العام الحالي، وهي تختبر معدات الجيل الخامس مع شركات الاتصالات الأوروبية: في بريطانيا، وألمانيا. كما امتلكت هواوي والشركات الصينية الأخرى 10% من براءات الاختراع العالمية في مجال التقنية الجديدة، مقابل 15% لدى الشركات الأمريكية وفي مقدمتها كوالكم، أما الشركات الأوروبية الأكبر مثل: نوكيا، فتمتلك 11% منها، وإيركسون 8%.

ولكن امتلاك البراءات شيء، وتطبيق التكنولوجيا وإمكانية تجربتها شيء آخر، الأمر الذي تتقدم فيه الصين بفعل مقدرات السوق الصينية الداخلية الواسعة بأكثر من 1,4 مليار مستهلك.

حرب الولايات المتحدة على التكنولوجيا الصينية

تستهدف الولايات المتحدة تأخير انتقال الصين إلى امتلاك القدرة على تطبيق تكنولوجيا الجيل الخامس في

قانون الأحوال الشخصية..

تعديلات دون حدود الضرورات



بسرعة منقطعة النظر، وبعد طول انتظار، وبعد الكثير من المطالبات والضغط الأهلية والمجتمعية بضرورة مراجعة قانون الأحوال الشخصية، وخاصة بما يتعلق بالمرأة وحقوقها، الفردية والأسرية، وافق أعضاء مجلس الشعب في جلسته الثامنة من الدورة العادية التاسعة للدور التشريعي الثاني المنعقدة بتاريخ 2018/2/5 بالأكثرية على مشروع القانون المنصّن تعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1950.

■ عادل إبراهيم

هكذا وبكل سلاسة أقرت التعديلات على بعض مواد القانون من الحكومة، مروراً إلى لجنة شؤون المجلس الدستورية والتشريعية، وصولاً لأعضاء مجلس الشعب الذين وافقوا بالأكثرية عليها، وبقي انتظار صدور هذه التعديلات بشكلها النهائي قانوناً.

أصداء متباينة

بحسب وزير العدل فقد: «شملت التعديلات أكثر من 60 مادة من القانون»، مبيّناً أن: «التعديلات جاءت تلبية لحاجات المواطنين والمجتمع واستجابة للتغيرات التي طرأت على المجتمع بعد مرور أكثر من نصف قرن على صدور هذا القانون الذي يتعلق بالمحاكم التشريعية الشرعية الإسلامية ليكون أكثر توافقاً مع الدستور والتشريعات الوطنية والدولية».

وبغض النظر عما قيل رسمياً عن التعديلات وتفنيدتها، أو عما تداولته وسائل الإعلام عنها، وبعيداً عن الخوض بتفاصيل هذه التعديلات حيال جوهرها وأهميتها وعمقها وآثارها ونتائجها، أو عن كفاية هذه التعديلات في ظل الضرورات التي يمكن أن تفرض بعض التعديلات الأخرى، أو ربما إعادة النظر بالقانون نفسه جملة وتفصيلاً، فقد لاقت التعديلات المعلنه أصداء متباينة عند عموم السوريين، فقد رأى الكثيرون أن التعديلات المقررة لم تصل للحد الأدنى من الطموحات والرغبات، وخاصة بما يتعلق بحقوق المرأة، وصولاً لتكريس مبدأ المساواة المصان دستورياً.

تعديلات «السُّلُوقَة»

القانون بشكل عام غايته الأساسية تنظيم العلاقة بين الناس أولاً، وصولاً لكونه مرجعاً لحل الخلافات عند اقتضاء الضرورة ويستند إليه عند الحكم، لذلك فقد اقتضت الضرورة أن يكون القانون متناسباً مع روح العصر، قادراً على استيعاب واحتواء الحالات المختلفة لتنظيم هذه العلاقة عبر نصوصه ومواده وأحكامه.

على ذلك، فإن قانون الأحوال الشخصية يعتبر من أهم القوانين، وذلك لما له من آثار وتبعات، باعتباره يعنى بالإنسان الفرد بشكل مباشر وخاص، اتصالاً بالأسرة وكيانها، والمجتمع عموماً، وما يرتبط بهذه وتلك من حقوق وواجبات.

هذه الأهمية الخاصة للقانون وحيثياته على الحياة اليومية للفرد والأسرة والمجتمع، تنظيماً للعلاقة بينها، وصولاً للحقوق والواجبات، وحل الخلافات والحكم بها عند الاقتضاء، لم تكن بذات الأهمية لدى الحكومة على ما يبدو، فقد كان لافتاً حال «السُّلُوقَة» الزمنية بمشروع التعديلات والموافقة عليها وإقرارها.

أما لماذا هذه «السُّلُوقَة» زمنياً بالحد الأدنى، فهذا ما لم يعرفه المواطنون، ولم يتبينوا أسبابه؟ علماً أن التعديلات عليه لها الكثير من الانعكاسات على حياتهم وحقوقهم، خاصة وأنها شملت 60 مادة من هذا القانون، الذي أصبح عمره الزمني أكثر من نصف قرن!

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بالتوازي مع حملات المطالبة بالتعديلات على القانون طيلة السنين الماضية، كانت تصدر بعض التصريحات أو التسريبات الرسمية وغير الرسمية عبر وسائل الإعلام عما يمكن أن

رأى الكثيرون أن التعديلات المقررة لم تصل للحد الأدنى من الطموحات والرغبات وخاصة بما يتعلق بحقوق المرأة وصولاً لتكريس مبدأ المساواة المصان دستورياً.

يقال عنها بأنها تعديلات مرتقبة، أو مطلوبة على بعض مواد دون سواها، إلا أن أياً منها لم يبوب ويصاغ، كما لم تأخذ حقها من النقاش، كون موضوع التعديل لم يعلن عنه حكومياً بشكل رسمي، والمفاجأة أنه وصل لمجلس الشعب دون التنويه عنه حكومياً.

مفارقة

المفارقة التي تم التوقف عندها، أن هذا القانون وبرغم أنه يمس جميع المواطنين دون استثناء، أفراداً وأسرة ومجتمعاً، لم تعرض مسودة التعديلات المزمعة عليه على موقع التشاورية الحكومية، كما غيره من التشريعات الأخرى التي عرضت مشاريعها على هذا الموقع مع فسخ المجال لإبداء الملاحظات عليها، كما لم تطرح هذه التعديلات على وسائل الإعلام لهذه الغاية أيضاً، ولو من أجل الحد الأدنى من سبر الرأي حيالها، ليس من قبل عموم الناس بل من قبل المختصين بالحد الأدنى، من محامين وقضاة وغيرهم، ومضت التعديلات وصولاً للموافقة عليها دون ذلك.

على سبيل المثال: لقد حظي مشروع قانون الاستثمار بالكثير من الاهتمام الحكومي والإعلامي، بالإضافة إلى اهتمام الكثير من الفاعلين في القطاعات الاستثمارية والتجارية والصناعية، داخلاً وخارجاً، حيث وضع على موقع التشاورية من أجل وضع الملاحظات عليه من قبل المعنيين به والمستفيدين منه مباشرة، علماً أنه يخص مصالح شريحة محدودة من السوريين وغيرهم، حيث أفرد لهؤلاء الحيز الكافي على الموقع لوضع الملاحظات مع التعديلات البديلة المقترحة على نصوصه ومواده، في حين لم يوضع قانون الأحوال الشخصية بالتعديلات المزمعة عليه على هذا الموقع، كما لم تحظ بالتغطية الإعلامية اللازمة قبل الموافقة عليها وإقرارها، علماً بأنه يرتبط بشكل مباشر بالحياة اليومية للسوريين بعمومهم!

الإرادية والضرورة

ربما لا غرابة من هذه المفارقة، كما لا غرابة

من الموقف الحكومي نفسه تجاه القانون والتعديلات عليه، ولعل ذلك يعتبر تأكيداً جديداً على أن السياسات الحكومية كانت وما زالت تحابي مصالح شريحة محددة دون سواها، فيما تغفل مصالح عموم المواطنين، حتى على مستوى إبداء الرأي الشكلي.

فالقانون الذي أصبح عمره أكثر من نصف قرن، سبق وأن برزت الحاجة لتعديل الكثير من نصوصه ومواده من خلال التطبيق العملي في المحاكم، وذلك بسبب تغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي فرضت نفسها على مجمل العلاقات بتبعاتها وحقوقها وتنظيمها، ولذلك نشطت خلال السنوات الطويلة الماضية الحملات التي تطالب بتعديل هذا القانون، وصولاً للمطالبة بوضع قانون عصري جديد بالكامل، يكون معبراً فعلاً وحقيقياً عن مصالح عموم المواطنين بعلاقاتهم وحقوقهم، بعيداً عن مصالح بعض الفئات والشرائح، التي من الممكن أن تعيق أو تحول دون المطالبة على هذا المستوى، حيث ما زالت الإرادية تطفئ على الضرورات الموضوعية، ليس على مستوى هذا القانون فقط، بل على جملة السياسات المتبعة، ولمصلحة من تؤول نتائجها.

وفي هذا السياق لن نضيف إلا ما ورد عبر الموقع الرسمي للحكومة، حول ما تم عرضه ونقاشه تحت قبة مجلس الشعب، تأكيداً لذلك: «رأى عدد من الأعضاء أن هذه التعديلات خطوة إيجابية على طريق إعطاء المرأة كامل حقوقها بالتساوي مع الرجل».

أي: أن الحاجة ما زالت ملحة لإعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية، خاصة وأن المرأة لم يتم إنصافها بالوصول للمساواة مع الرجل بالحقوق، بغض النظر عن أهمية ما أقر مؤخراً من تعديلات على بعض مواد، وبعيداً عن كل ما يمكن أن يقال حيالها، أو كيف تنقسم الآراء حولها وتجرى وتساق، مع فسخ المجال أمام المواطنين والمعنيين من المختصين كي يدلو بدلولهم بهذا الأمر، باعتبار أن القانون أولاً وآخره يمسهم وحياتهم بشكل مباشر، ولعل في ذلك بعض من حقوق ما زالت مهدورة.

الهروب إلى الفضاء الافتراضي



وجدتها

د. عربوب المصري



كيف تم «إقناع» الناس بالسوق الحر!

لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن الفترة 1820 إلى حوالي عام 1950 كانت واحدة من عمليات نزع الملكية العنيفة في معظم أنحاء الجنوب العالمي، في قراءة التاريخ الاستعماري، حيث إن المستعمرين واجهوا صعوبة هائلة في جعل الناس يعملون في مناجمهم ومزارعهم. وكما تبين، فإن الناس يميلون إلى تفضيل أنماط حياتهم المعيشية، والأجور لم تكن مرتفعة بما يكفي لحملهم على الرحيل. كان على المستعمرين إجبار الناس على دخول سوق العمل: فرض الضرائب وتقييد الوصول إلى الغذاء في المشاعات، أو مجرد إجبار الناس على الخروج من أراضيهم.

تسببت عملية دمج الشعوب المستعمرة بالقوة في نظام العمل الرأسمالي في تفكك واسع النطاق. هذه هي فترة نظام العمل البلجيكي في الكونغو، والتي قادت الاقتصادات المحلية إلى وفاة 10 ملايين شخص - نصف السكان. هذه هي فترة قانون أراضي السكان الأصليين في جنوب أفريقيا، والتي حرمت سكان البلاد السود من 90% من البلاد. هذه هي فترة المجاعات في الهند، حيث مات 30 مليوناً دون داع، نتيجة للسياسات التي فرضتها بريطانيا على الزراعة الهندية. هذه هي فترة حروب الأفيون في الصين والمعاهدات غير المتكافئة التي تضعف السكان. وتم إجراء كل ذلك باسم «السوق الحر».

هذا ليس نقداً للتصنيع بل نقداً لكيفية تنفيذ التصنيع خلال الفترة المعنية. إذا اختار الناس عن طيب خاطر نظام العمل الرأسمالي، مع احتفاظهم بحقوقهم في المشاعات، وفي الوقت الذي يحصلون فيه على حصة عادلة من العوائد التي ينتجونها، ستكون لدينا قصة مختلفة تماماً عما حصل. ولكن يجب وضع الأمور في السياق المناسب، لقد حصل ذلك بالاستعمار والعنف ونزع الملكية وكل شيء. كل ما نربحه من تجاهل هذا التاريخ هو الجهل.

منذ أن انتشر استخدام الإنترنت، وقد أصبح جزءاً أساسياً من حياتنا إما للتواصل أو لمعرفة ما يحدث في المحيط والعالم، وحتى أنه أصبح جزءاً أساسياً في حياة العديد من قطاعات العمل والدراسة والآلاف من طلاب الدراسات العليا. وعلى هذه الشبكات التفت إنتاجات البشريّة من كتب وأفكار وأخبار وما إلى هنالك، والتفت مواقع تواصل الأفراد بين بعضها. وإلى الآن تتراوح الآراء حول أهمية الإنترنت أو سيناته، حول ما هو الأثر التي تتركه مواقع التواصل الاجتماعي على الأفراد؟ وهل يمكن التعلق بها إلى حد الإدمان؟ فالعديد من الأبحاث النفسية تربط بين الاستخدام القهري للإنترنت، وبين النمو عند الأطفال والمراهقين، أو بين استخدام الإنترنت والوحدة أو الاكتئاب. لا تجزم هذه الأبحاث أن العلاقة مباشرة ولكنها مرتبطة إلى حد ما، ولا تجزم أن جميع من يستخدم الإنترنت بشكل قهري قد يؤثر سلباً على نموه أو قد يكون وحيداً أو مكتئباً، ولكن الاحتمالية هي للعلاقة الموجودة بين هذا وذلك.

■ هروب صعب

متى سيطر الإنترنت على حياتنا؟

مواقع التواصل الاجتماعي، هي إحدى أبرز الأمثلة على مدى قدرة، وسهولة، النظام على خلق مواقع نصب في وعي الأفراد، وفي مصلحة إعادة إنتاجه. وفي مدى سهولة خلق إطار يجمع أغلبية البشريّة فيه، وحتى أن يقدم لهم المعلومات نفسها. صحيح أن لمواقع التواصل الاجتماعي استخدامات قد تكون في دائرة المصلحة العامة، إلا أن الآراء حولها إلى اليوم لا تزال متناقضة، والراي الشخصي لمستخدميها متناقض أيضاً، فكثيرون قد يعترفون أنهم مدمنون على استخدام الإنترنت، والأهم: لماذا هم مدمنون؟ كون الإنترنت لا يحمل فيه أية مادة يمكن لها بيولوجياً أن تحدث الإدمان، كما الكحول أو التدخين، ولكن الإدمان عليه اجتماعي ونفسي محض لا يحمل أي طابع بيولوجي. ولكن سيطرة الإنترنت على حياتنا ليست فقط لما يقدمه الإنترنت من معلومات أو احتياجات عملية أو بحثية مثلاً، ولكن لاحتياج الأفراد في المجتمع الحالي إلى هكذا موقع يؤمن لهم بقعة بعيدة عن الفراغ والاغتراب اليومي، وفي العديد من الأحيان، قد يجد لهم موقعاً يعجبون فيه ذوي قيمة بين مؤيدي ومعجبي تعليقاتهم أو صفحاتهم. صحيح أن ارتباط مواقع التواصل الاجتماعي مع الوحدة أو الاكتئاب

ليس مطلقاً، ولكن الذي يحمله ارتباطه يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي والحالة النفسية والاجتماعية هو خطير لدرجة الاكتئاب. فهي إحدى سبل الهرب من الواقع والاختباء بموقع وهمي لا يمكن أن يطالنا بشيء مباشرة، بل إنه يخفي عن العالم الحالة النفسية والاجتماعية التي نعيش، يخفي خوفنا وقلقنا من وضعنا ومن مستقبلنا، ويمكن لنا أن نكون أي شيء نريده لظالمنا أنه لن يغير في شيء من حياتنا، ولن يؤثر سلباً عليها، ولن يزيد سوءاً حسب ما يمارس المشتركون على هذه المواقع. وقد يتفق علم النفس السائد والعلمي: أن وراء التعلق بمواقع التواصل الاجتماعي الحاجة إلى التعبير والحاجة إلى الوجود، الحاجة إلى أن نكون ضمن مجموعة، وأن نعرف عن أنفسنا من خلال موقع أو قضية أو هوية ما. والحاجة أن نظهر من خلاله ونطلب الإعجاب والتقدير من الأفراد، حتى لو كان هذا الإعجاب من باب المجاملة ومن باب الوجود الرمزي للشخص الآخر أيضاً. والحاجة في القول: إننا بخير، وإن حياتنا جميلة، ويمكن لنا أن نعيش كما هو «مفروض» للعيش أن يكون في هذا المجتمع وعلى هذه المواقع التي تعكس الواقع وتعكس حاجة البشر إلى هكذا إطار. في مقال نشر على موقع science alert تحت عنوان «سبعة أسباب تجعل من الصعب إلغاء حساب

فيسبوك»، يربط أصحاب المقال صعوبة التخلي عن «فيسبوك» بخسارة الحاضنة والدائرة الاجتماعية، والموقع الاجتماعي الذي نصنعه لأنفسنا على فيسبوك، وخسارة القدرة على التعبير، والموافقة على الآراء التي نعبر عنها على فيسبوك. مع أن المقال لا يربط هذه الضرورة وهذه المميزات بفيسبوك مع عدم وجودها خارج الفضاء الافتراضي، أي: عدم وجودها في الحياة الواقعية المباشرة للبشر، الذين بسبب انعدام هذا الإطار الحقيقي يلجؤون إلى طلبها من هذا الموقع «الافتراضي». من السهل الاحتفاء بأي فضاء افتراضي، لا يمكن له التأثير علينا، ولن يزيد قلقنا وخوفنا في نتائجه المباشرة. ولكنه ليس سهلاً أن نعرف أن هذا لن يحل شيئاً من مشاكلنا ومن ارتفاع اغترابنا. وليس سهلاً أن نقول: إن لهذا سبباً واقعياً هو التشوه في العلاقات الاجتماعية، وقيمة الأفراد في المجتمع، التي أدت بهم جماعات وجماعات إلى اللجوء إلى الافتراضي لحماية أنفسهم الحقيقية. ولكون الإنترنت أصبح في الحقيقة حاجة يومية لجميع مرافق الحياة، يجب أن ننقله من عنصر سلبي إلى عنصر إيجابي. ولنقله يجب أن نرفع من قيمة ووجود الأفراد في المجتمع، الذي سيصبح ممكناً في مجتمع بديل يحمل للأفراد القدرة على الوجود والتعبير، ولا يدفعهم إلى الافتراض.

التشوه في العلاقات الاجتماعية وقيمة الأفراد في المجتمع أدت بهم إلى اللجوء إلى الافتراضي لحماية أنفسهم الحقيقية

العراق على مفترق طرق... نحو الاستقلال!



الزيارة أدركت حجم الخطر المتنامي اتجاه قواتها في المنطقة، وإننا لنراهن على أنهم لم يدركوا هذه الحقيقة بحجمها الحقيقي لما بعد الزيارة، ولا بد أنهم يعترفون بخطأ هذه الخطوة ضمناً، فرغم أن حدوثها من عدمه لا يغير من الحقيقة شيئاً، إلا أن استفزازها ذاك ساعد على إذكاء نارها أكثر، وبرزت هذه التهديدات على قواتها مع المجري العام بالمعنى الدولي، بتراجعهم وهزائمهم المتتالية، وإعلان انسحابهم من سورية وأفغانستان، فلا حلّ أمام الأمريكيين إلا بسحب قواتهم من العراق أيضاً، وهو ما سوف يحدث قريباً، أو سيصبح الخطأ والهزيمة موضوعين تحت أس من عشرة، بعمليات عسكرية تشنّ ضدهم، مرفقة مع تحركات وطنية وسياسية شعبية جديّة لا يمكن التشويش عليها بعد الآن.

الحلقة تكسر والطريق بات واضحاً

أخيراً، وبالعودة لموضوع الأزمة العراقية بحلقها تلك، فإنها اليوم على مفترق طرق، حيث تميل الكفة بكسر هذه الحلقة باتجاه التركيز على إخراج الأمريكي وقطع يده أولاً، المهمة التي كانت الأصعب طيلة السنوات الماضية، وأضحت الأسهل اليوم بأي شكل كانت، ليتمكن العراقيون بعدها من حل بقية المشاكل تبعاً، بدءاً عبر إسراع تماوت هذه القوى المبنية والقائمة على الشكل التحاصصي، والمختزقة من هذا الطرف أو ذاك، واستبدال الساحة السياسية المستولى عليها من قبلهم، بقوى سياسية جديدة تتوافق مع مصلحة الشعب العراقي وطنياً ومعيشياً وسياسياً، وصولاً للاستقلال واستعادة السيادة كاملة... تلك الفرصة ذاتها التي تقف أمام جميع شعوب المنطقة باختلاف شكلها وأدوات التقاطها والعمل بها من بلد لآخر.

بين بغداد وواشنطن، وصولاً لإخراج قواتها سواء بالطلب أو المواجهة، ليدور الحديث اليوم عن طرح مشروع قرار رسمي للبرلمان العراقي حول هذا الأمر.

ثنائية «إما و أو» حول إيران وأمريكا لا تعني الشعب العراقي
إن هذه التحركات والمطالب الشعبية العراقية اتجاه طرد الاحتلال الأمريكي موجودة وتتصاعد، بصرف النظر عن الكتل السياسية والنيابية التي تعبر عنها، وفقاً لرؤيتها ومصالحها بتركيبها الخاص، فهناك من اتخذ موقفاً جدياً مشابهاً اتجاه الوجود الأمريكي رداً على تصريح ترامب أثناء زيارته لقاعدة «عين الأسد» بزيادة تواجد بلاده العسكري واستمراره بغية مراقبة إيران وتحركاتها، ليطفئ هذا الأمر وحده على جميع المنابر الإعلامية ويشوّه الموقف الشعبي الوطني، مستبدلاً إياه بمواقف متخذة بناء على مصالح سياسية تعني أطرافاً بعينها، وتتصادم لأجلها، ضمن نظام المحاصصة السائد فيما يخص ثنائية: التدخل الإيراني أو الاحتلال الأمريكي والمفاضلة فيما بينهم!... بالتأكيد أنه من ناحية: لا يمكن بالمعنى السياسي - معني قراءة وتحليل - المساواة بين طهران وواشنطن من حيث البنية والمصالح والإستراتيجية لكل منهما، ومن ناحية أخرى: إن هذه الثنائية بهذا المعنى من المفاضلة لا تعني الشعب العراقي ولا موقفه الوطني بشيء، فبهذا الأمر لا يختلف اثنان على الموقف الوطني باستعادة السيادة، وإخراج جميع القوات، واستقلال البلاد، ولا حاجة لتوضيح أكثر من هذا.

واشنطن تدرك حجم الجحيم القابعة فيه

لا بد من القول: إن واشنطن وعبر حركتها الاستفزازية الأخيرة بتلك

في السنوات الماضية، وتحديداً عام 2014 حينما كانت هذه التنظيمات على مشارف بغداد، اتخذت واشنطن من تحركات أدائها هذه ذريعة لتعزيز وجودها العسكري في العراق، بإرسال قوات بالآلاف، وإنشاء قواعد جديدة بغية إنعاش الأزمة أكثر، ومحاولة لفرض نفسها جغرافياً في مواجهة مع القوى الجديدة الصاعدة حينها وعلى رأسها روسيا، لتحول الأمور دون ذلك بعد فترة قصيرة، حينما أعلنت الأخيرة إطلاق عملياتها العسكرية للقضاء على التنظيمات الإرهابية في سورية من جهة، ومن جهة ثانية: كان لذلك الفعل الأمريكي رغم كل أجندته الإعلامية بشعارات إنقاذ العراق وسورية، رد فعل شعبي رافض لهم جملةً وتفصيلاً، رغم كل محاولات التشويش من قبل القوى السياسية العراقية المخترقة والمدارة أمريكياً، ليصبح وجودها هناك ومنذ ذلك الحين عرضة للتهديدات المباشرة الممكنة التنفيذ.

محاولة للطرد بالتالي هي أحسن

اليوم، وبعد أن أصبح التوازن الدولي الجديد يفرض نفسه، ولا يمكن لنظامه أن تنكره، بدأت تأثيراته تطال جميع البلدان، مرفقاً بالحقيقة الأخرى: تراجع واشنطن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لتتضح شيئاً فشيئاً أمام الشعوب الفرصة لردع عدو طال زمن عجزته، ومن الأولى بذلك من شعوب عانت من حروب واحتلال مباشر من قبله، ولفهم هذه التغيرات واقتناص هذه الفرص للمواجهة؟ فمؤخراً وبعد الزيارة الوقحة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب لقاعدة «عين الأسد» في العراق، تصاعدت حركات شعبية عراقية جديدة أقوى من سابقتها، مطالبة واشنطن بالانسحاب من أرضها على غرار سورية، ومطالبة الحكومة العراقية الحالية باتخاذ موقف رسمي من ذلك، يبدأ أولاً: بإنهاء الاتفاقيات الأمنية

بالتزامن مع الفترة المزمع فيها انسحاب القوات الأمريكية من سورية، وبعد تنامي أحداث عدة في الشؤون العراقية، تتصاعد وتيرة المطالب الشعبية العراقية بخروج القوات الأمريكية من أراضيها أيضاً.

■ يزن بوظه

لم تغب عن الشارع العراقي يوماً المطالبة بخروج الأمريكيين من بلادهم وإيقاف التدخل في شؤونهم، إلا أن مستوى الأزمة وتعقيداتها ما بعد حرب 2003 أنتج الكثير من التناقضات والمشاكل، التي لازال العراقيون يعملون على حلها، بدءاً من إعادة بناء جهاز دولة متماسك ومستقل، وانتهاءً بإخراج جميع القوات الأجنبية، مروراً بإنشاء حكومة وطنية لا تحاصص فيها.

ولكن بين هذا وذاك من القضايا الواقفة كضروقات تكمل بعضها أمام الشعب العراقي، بقيت جميعها عالقة وتدور بحلقة مفرغة في مثل هذه البنية السياسية السائدة ما بعد الاحتلال الأمريكي، بين حكومات وائتلافات وتيارات وأحزاب.. والخ، فلا يمكن للعراقيين إخراج القوات الأمريكية واستعادة سيادتهم دون بناء جهاز دولة يضمن تحقيق ذلك، عبر مؤسساته وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، ولا يمكن لهذا الجهاز أن يبني طالما هناك يد أمريكية تحول دونه، حلقة بقيت تدور طيلة الخمس عشرة سنة الماضية، وصولاً إلى هذه النقطة والفرصة بالمعنى التاريخي، حيث تتغير موازين القوى الدولية، وتراجع الولايات المتحدة المأزومة، ليصبح كسر هذه الحلقة أمراً واقعاً.

التهديدات ليست جديدة

مع توسّع وانتشار التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها «داعش»،

خطاب ترامب أمام الكونغرس: أساطير وإنكار للوقائع



ذكر: «بينما نحن نتحدث، هنالك قوافل منظمة كبيرة من المهاجرين في طريقها إلى الولايات المتحدة... لقد أمرت 3750 جندياً إضافياً بالتوجه إلى حدودنا الجنوبية للاستعداد لهذا الهجوم الهائل». ناسياً أو متناسياً أن تدفق هؤلاء من الجنوب ليس طمعاً بحرية أمريكا وازدهارها، بل هو محصلة لسطو واشنطن على بلدانهم، وتدخلها في دول أمريكا اللاتينية والوسطى، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على مر العقود، متسببة بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والفساد. وما الحملة الأمريكية الجارية حالياً في فنزويلا إلا جزء من هذا السلوك الأمريكي التاريخي. غير أن ترامب وبينما كان يحمل اللاتينية وزر البطالة وانخفاض الأجور والجريمة في بلاده، تحدث عن أن إدارته «تقف مع الشعب الفنزويلي لنيل حريته، بينما تقف ضد عدوانية مادورو التي حولت فنزويلا الغنية بالموارد إلى حالة من الفقر»، في حالة متقدمة من إنكار الحقائق والاستخفاف بالعقول.

كان حديث ترامب مليئاً بالكاذب، وبالثناء على كل شيء أمريكي، إلا أنه وكما أن الشمس لا تغطي بغربال، فإن حقيقة التراجع والانقسام الأمريكي، لا يمكن إنكارها، ومؤشرات عديدة وملموسة، اقتصادية وسياسية، ترتفع اليوم على مستوى العالم مؤشرات التحرر من الهيمنة الأمريكية، كما تزداد في الداخل الأمريكي الأصوات المطالبة بالتغيير، وبين الداخل والخارج، لن تستطيع الإدارة الأمريكية وادعاءاتها، أن تغير من الواقع ومالاته الموضوعية.

الأمريكي خلال الفترة ذاتها بنسبة 1,5% فقط. كما أصبحت الصين المصدر العالمي الأول، والولايات المتحدة الثاني. وتفوقت الصين في مجال الصناعات، لتساهم بنسبة 20% من ناتج الصناعات العالمي، بينما تساهم الولايات المتحدة بنسبة 14% منه فقط. وحول «عودة الشركات بقوة» فإنه من الجدير التذكير بخطة «جنرال موتورز»، عملاق صناعة السيارات الأمريكي، التي طرحتها مؤخراً، والمتضمنة وقف الإنتاج في 5 منشآت في أمريكا الشمالية، وخفض عدد الموظفين، وتقليل الأجور بنسبة 15%. وبينما أنكر ترامب وجود منافسين للولايات المتحدة، اعترف ضمناً، وبالتناقض مع نفسه، بالصين كمنافس، لكنه اتهمها «بسرقة الوظائف الأمريكية، وملكيته الفكرية، واستهداف صناعاتها»، وأن هذه «التجاوزات» قد وصلت إلى نهايتها نتيجة للإجراءات التجارية التي طبقتها ترامب ضد الصين حسب ادعاءه.

المهاجرون غير الشرعيين أساس المشاكل!

أمّا معظم المشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة من انتشار للجريمة، والبطالة وانخفاض الأجور... فقد حمل ترامب مسؤوليتها للمهاجرين غير الشرعيين! معيداً التأكيد على عزمه بناء الجدار مع المكسيك، الذي من شأنه، ووفقاً لما تضمنه جوهر حديث ترامب، أن يضع حداً لتدفق «مروعي الشعب الأمريكي» و«مسببي مشاكله الاقتصادية والاجتماعية». وبينما كان ترامب يخطب بالكونغرس

للدور السوفييتي الأساسي الذي لعبته في هذه العملية.

لا يوجد في العالم من يستطيع أن يتنافس مع أمريكا!

باسم الشعب أيضاً ولمصلحته، برر ترامب السياسات الاقتصادية الأمريكية، من تخفيض الضرائب على الشركات، وتعديل اتفاقية «نافتا»، والحرب التجارية مع الصين. مشيداً بإنجازاته الخارقة التي تحققت خلال فترة توليه الرئاسة: «ازدهار اقتصادي غير مسبوق»، «الشركات تعود بشكل كبير بسبب تخفيض الضرائب...» وغيرها من الادعاءات التي كان أكثرها سخريّة ما قاله ترامب حرفياً: «في القرن العشرين، أنقذت أمريكا الحرية، وحولت العلم، وأعادت تعريف الطبقة الوسطى، وعندما تصل إليها، لا يوجد شيء في أي مكان في العالم يمكنه التنافس مع أمريكا».

إلا أنه بالعودة قليلاً إلى الإحصائيات والأرقام التي تنشرها تحليلات وتقارير دولية بما فيها أمريكية سنجد التالي:

- وفقاً لما نشرته مجلة «فوربس» الأمريكية عام 2017، يُقدر عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة بحوالي 15% من السكان، أي: أكثر من 45 مليون شخص، وهو أعلى معدل منذ الستينيات.

- حسب بيانات «المكتب الوطني للعلوم الأمريكي» و«البنك الدولي»: ضاعفت الصين ناتجها الإجمالي خلال عشر سنوات من 2007 إلى 2017 بزيادة 117%، بينما زاد الناتج الإجمالي

ديمعة كتيلة

يكاد المرء يشعر بالشفقة على الشعب الأمريكي، وعلى كل القوى والبنى السياسية الحليفة والتابعة كذلك، ممن تنطلي عليهم ادعاءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالقوة. إذ امتلا خطاب ترامب هذا العام بالأوهام، في محاولة لإنكار التراجع، والترويج لإنجازاته قبيل الانتخابات الرئاسية المرتقبة العام المقبل.

أمريكا منقذ العالم، وأجندتها هي أجندة الشعب!

الكذبة الأولى التي افتتح بها الرئيس الأمريكي خطابه هي القول بأن: «الأجندة التي سأقدمها هذا المساء هي ليست أجندة جمهورية أو أجندة ديمقراطية، بل إنها أجندة الشعب الأمريكي». ليجعل بذلك من الشعب الأمريكي بأكمله متواطئاً في الحملة ضد فنزويلا لتغيير رئيسها المنتخب شرعياً، وفي التدخل العسكري في سورية وفي العراق، في العقوبات الاقتصادية المطبقة على دول عدة متسببة بمعاناة ملايين الناس، وغيرها من السياسات الأمريكية العدوانية اتجاه الشعوب الأخرى.

إلا أن الرئيس الأمريكي وإمعاناً في تشويه الحقائق، ركز في خطابه على استحضار نماذج من «بطولات» الأمريكيين حول العالم. ذكر ترامب: «في 6 حزيران عام 1944، قفز 15 ألف شاب أمريكي من السماء، واقتحم 60 ألفاً آخرون من البحر لإنقاذ حضارتنا من الطغيان»، مصوراً بلاده على أنها منقذة العالم من شر الفاشية، دون ذكر

«أمريكا تحقق الفوز كل يوم»، «حالة اتحادنا قوية»، «معجزة اقتصادية تتحقق في الولايات المتحدة»... هذه ليست نكتة! بل مقتطفات من أكاذيب ترامب أمام الكونغرس في خطاب «حالة الاتحاد» السنوي الذي يُلقيه رئيس الولايات المتحدة أمام مجلسي النواب والشيوخ.

الصورة عالمياً



- أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها استدعت الملحق العسكري الأمريكي لتسليمه مذكرة حول معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، تقترح الإجراءات الضرورية للعودة للالتزام الصارم بالمعاهدة قبل انتهاء سريانها.



- وقعت اشتباكات بين الشرطة والمحتجين من «السنترال» في باريس، كما شارك الآلاف في مظاهرات خرجت في مختلف أنحاء فرنسا يوم الثلاثاء الماضي، بدعوة من الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية.



- أفادت الأمم المتحدة في بيان: «إن طرفي الحرب في اليمن وافقا على تسوية مبدئية لتنفيذ اتفاق السلام في مدينة الحديدة، وأبديا التزامهما القوي تجاه وقف إطلاق النار وتعزيزه».



- أفاد مصدر في جناح «اليسار» من البرلمان الأوروبي أن إيطاليا واليونان، تعارضان تدخل الاتحاد الأوروبي في الأزمة في فنزويلا، مما أدى إلى وقف اعتماد إعلان مشترك باسم الاتحاد.



- وقعت حكومة إفريقيا الوسطى و14 مجموعة مسلحة، شاركت في مفاوضات الخرطوم بين الطرفين، بالأحراف الأولى على اتفاق سلام، في إطار مبادرة الاتحاد الإفريقي لإحلال السلام والمصالحة في إفريقيا الوسطى.



- في خطوة تعكس التخبط الأمريكي، أكد وزير الخارجية مايك بومبيو، أن الولايات المتحدة «ستواصل قيادة» التحالف الدولي لمكافحة تنظيم «داعش»، رغم انسحابها المزمع من سورية.

واشنطن تسعى إلى تصفير صادرات النفط الإيراني فهل تنجح؟



عندما أعادت واشنطن فرض العقوبات على إيران في تشرين الثاني الماضي، منحت إعفاءات إلى ثمانية بلدان حتى تتمكن من مواصلة شراء النفط الإيراني بأسعار مخفضة حتى نهاية أيار القادم، ومع اقتراب انتهاء المهلة، تطرح التساؤلات فيما إذا كانت واشنطن ستجدد إعفاءاتها.

الإيرانية إلى الصفر. ومع ذلك، يعتقد المحللون أنه ستكون هناك علاقة مباشرة بين سياسة التنازلات الأمريكية في إيران وسعر النفط، في الوقت الذي تقرر فيه واشنطن. وبكل الأحوال، إن كان مسعى واشنطن تطبيق ضغوط إضافية على طهران باتجاه تغيير سياساتها الخارجية، أو حتى إحداث انفجار داخلها، فإن عملية احتواء هذه الضغوط جارية.

استيضاح الكميات والشروط التي يمكن من خلالها شراء النفط من إيران، بينما انتقدت إيران مؤخراً كلاً من إيطاليا واليونان على عدم شرائهما النفط الإيراني على الرغم من حصولهما على إعفاءات للقيام بذلك. ولم تعلن الإدارة الأمريكية رسمياً أنه لن يتم إصدار أية إعفاءات، لكن مسؤولين أمريكيين أكدوا على مسعى أمريكي لدفع الصادرات

في أسرع وقت ممكن. نحن لا نتطلع إلى منح أية تنازلات أو استثناءات مستقبلية لنظام العقوبات لدينا، سواء كانت نفطاً أو أي شيء آخر». تتضمن الدول التي حصلت على الإعفاءات أربعة من المشترين الآسيويين الكبار للنفط الإيراني: الصين، الهند، اليابان وكوريا الجنوبية، الذين استأنفوا مؤخراً شراء كميات محدودة من النفط الإيراني بعد فترة من

يجيب براين هوك، المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران، حول هذا التساؤل محذراً عملاء النفط الإيراني، بالآلا يتوقعوا المزيد من الإعفاءات الأمريكية في شهر أيار المقبل، داعياً المشترين إلى وقف استيراد النفط الإيراني. صرح هوك لوسائل إعلام يابانية خلال تواجده فيها: «ما أعلننا عنه هو سياسة الوصول إلى مستوى الصفر من واردات الخام الإيراني

فنزويلا تحمي أموال نفطها في روسيا



في ظلّ تشديد العقوبات الأمريكية، أفادت تقارير: أن شركة النفط الحكومية الفنزويلية (PDVSA)، نقلت الحسابات المصرفية لمشاريع النفط المشتركة إلى مصرف «غازبروم بنك» الروسي، وطلبت من عملائها تحويل أموال مبيعاتها من النفط إلى الحساب الجديد، بمن فيهم شركات «شيفرون» الأمريكية، و«توتال» الفرنسية، و«إيكسور» النرويجية، وغيرهم.

وفرضت العقوبات الجديدة في 28 كانون الثاني، بهدف قطع عائدات النفط عن حكومة نيكولاس مادورو، بعد أن اعترفت واشنطن بخوان غوايدو رئيساً «مؤقتاً»، وزعمت أن أموال الدولة الفنزويلية وأرباحها ينبغي أن تسيطر عليها «الحكومة الشرعية».

وبالإضافة إلى 7 مليارات دولار من أصول شركة «PDVSA»، وشركة «Citgo» التابعة لها في الولايات المتحدة، التي استولت عليها واشنطن «نيابة عن الشعب الفنزويلي»، تتوقع الولايات المتحدة أن تؤثر عقوباتها على نحو 11 مليار

وحكّت شركة النفط الحكومية شركاءها الأجانب على اتخاذ قرارات رسمية حول ما إذا كانوا يرغبون في الرضوخ للضغوط الأمريكية، أو الحفاظ على حصصهم في المشاريع المشتركة ومواصلة أعمالهم في فنزويلا.

والى جانب العديد من المشاريع مع الشركات الغربية، فإن لدى «PDVSA» مشاريع أخرى أيضاً مع شركات روسية ومستثمرين صينيين، الذين ورغم أنهم قد يتعرضون إلى خسارة بسبب العقوبات الأمريكية، إلا أن موقف بلادهم الرسمي ثابت بدعم فنزويلا ضد الحملة الأمريكية.

دولار من صادرات البلاد في عام 2019. حيث تُعتبر فنزويلا موطناً لأكبر احتياطات النفط في العالم، ومبيعات نفطها تمثل 98% من عائدات التصدير، وما يصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وتبديداً لآمال إدارة ترامب بأن

حكومة مادورو ستتنضب أموالها بسرعة، وتنهال تحت التهديدات والضغط الأمريكي لإحلال الفوضى في البلاد، تعهدت الشركة الحكومية بتنويع مبيعاتها وعملياتها، خاصة في أوروبا وآسيا، ممن لا يخافون من عقوبات واشنطن الأحادية.

الوهن الديمقراطي...



بالعالم أكثر رخاءً وأقل انقساماً وأكثر تجانساً.

تداعي أساطير رأس المال

إن خلق الوعد بإمكانية الوصول إلى «الازدهار للجميع» بسهولة إلى حيز الوجود «بالوسائل» النقدية، ومثالها خلق الديون الضخمة، كان نتيجة لازمة لهذه الحيلة المثالية المشار إليها. لم يعد هناك حاجة اليوم لأية «حقائق» داعمة، فقد خذلت «الوسائل» الغالبية من أمثال السندات الصفراء، أو من وصفهم هيلاري كلينتون بالبائسين. والآن حتى كلارمان، مدير صندوق تحوط أوراكل، يحذر رواد دافوس بأن: «بذور الأزمة المالية التالية (أو الأزمة التي تليها) قد توجد في مستويات الديون السيادية الحالية». وقد شرح الأمر حيث قامت جميع الدول المتقدمة بمراكمة الدين منذ الأزمة المالية عام 2008، وهو الاتجاه الذي قال بأنه قد يقود إلى دحر مالي.

لقد كان كلارمان قلقاً بشكل خاص من حمل الدين في الولايات المتحدة: ما سيعني ذلك بالنسبة للدولار بوصفه العملة الاحتياطية العالمية، وكيف يمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على اقتصاد البلاد. فقد كتب: «ليس هناك من طريقة لمعرفة كمية الدين التي يصبح بعدها الأمر أكثر ممّا يحتمل، لكن أمريكا ستصل حتماً إلى نقطة الانعطف التي ستقود إلى سوق ديون أكثر شوكية، يرفض الاستمرار بإقراضنا بمعدلات يمكننا تحملها. إن الوقت الذي ستضربنا فيه مثل هذه الأزمة، غالباً سيكون الوقت قد فات على ترتيب أمورنا».

لطالما كانت الحيلة النقدية خادعة: ففكرة أنّ الثروة الحقيقية تنشأ من ديون عملة غير مغطاة متضخمة، وبأن لا حدود لمثل هذا التوسع، وأن جميع الديون يمكن ويجب الوفاء بها، وأن الديون المتراكمة يمكن حلها عبر المزيد من الدين، جميعها أشياء

اعتراف رأسمالي بالأزمة الاقتصادية الاجتماعية

في بداية العام أشرت الكدر رسالة انتشرت كالنار في الهشيم، وجهها مدير صندوق التحوط التمويلي «أوراكل Oracle»، الأسطوري سيث كلارمان إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وقد أطلق في رسالته رصاصة تحذيرية بأن هناك شعوراً متزايداً بالانقسام السياسي والاجتماعي حول العالم، قد ينتهي بكثرة اقتصادية. فكتب قاصداً حركة السندات الصفراء في فرنسا، والتي تنتشر على كامل رقعة أوروبا: «لا يمكن أن توجد أعمال البنس بشكلها المعتاد وسط التظاهر المستمر والشغب والإغلاقات والتوتر الاجتماعي المتصاعد. نحن نتساءل: متى سيستشعر المستثمرون المزيد من هذا؟». ثم أضاف: «إنّ التطابق الاجتماعي جوهرى لأولئك الذين يملكون رأس المال ويريدون استثماره».

إن تداول رسالة كلارمان قد زاد من عدم الارتياح الذي ينتشر على طول «مؤسسة العولمة». وفي جذور هذا القلق تحديداً يقبع احتمال انهيار اثنتين من الأساطير الكبرى: الأسطورة النقدية، والأسطورة الألفية عن «النظام العالمي الجديد» التي صعدت على أشلاء الحرب العالمية الأولى. كما أنّ مفهوم الحرب البطولية المبجلة قد مات بدوره مع الشبان الذين لقوا حتفهم في معركة سوم ومعركة فيردان. لم تعد الحرب «بطولية» بعد اليوم. إنّها مجرد طاحونة لحم مفترزة. لقد ضحى الملايين بأنفسهم من أجل فكرة دور حول الدولة القومية «المقدسة». لقد تسفّحت الفكرة الرومانسية من القرن التاسع عشر عن الدولة القومية «النقية». وعلى أنقاضها سقطت كذلك الشعارات التي قادتها الولايات المتحدة بوصفها أرض الميعاد الجديدة «وسمح لها انهيار الاتحاد السوفييتي بالتفشي»، والتي تمثل فيها الأمل البشري

هناك شعور متزايد بالانقسام السياسي والاجتماعي حول العالم قد ينتهي بكارثة اقتصادية

في حقبة سيادة النموذج الغربي وعولمة مؤسساته المالية، سادت أساطير عدة مرتبطة برأس المال، فالثقة: أنه من شأن العولمة وحرية حركة الأموال العابرة للحدود، أن تمنح الازدهار للجميع، وأن نموذج «الديمقراطية» الغربي هو الضامن للعدالة الاجتماعية، ويجب أن يعمم على دول الأطراف ولو بالقوة. وصلت اليوم تلك الأوهام إلى نهايتها، بعد أن تنالت الأزمات، وأصبح من غير الممكن إنكارها، فالجميع يتنبأ بأزمة اقتصادية كبرى، والأزمات الاجتماعية من فقر وبطالة ولا مساواة أصبحت متفشية في كل المجتمعات. وفي ظل هذا، يزداد الإدراك العالمي لزيف «الديمقراطية» الغربية وفشلها، التي هي في الواقع ديمقراطية رأس المال والشركات، وبالمقابل، تنشأ من رحم المجتمعات قوى شعبية تسعى للتغيير، تتمدد وتوسع في كل العالم. الكثير من التحليلات تؤكد اليوم على هذا الواقع، ومقالة، الاستير كورك، التالية والمنشورة في مجلة «Strategic Culture» هي واحدة منها.

■ بقلم: الاستير كورك تصريح: عروة درويش

شعبي، ليعارض التشريع الذي وافق عليه بنفسه والذي نشأ عنه، ويعبت حتى بمبدأ أن تقوم الحكومة «بالحكم»، وذلك لصالح فكرة: أنّ على جمعية غير حكومية متحولة سريعة الزوال عابرة للأحزاب، مؤلفة من النواب، أن تحكم بدلاً عن الحكومة. لكن رغم ذلك فلا تزال هذه «الجمعية» غير قادرة على تقديم بديل متفق عليه. إنه لأمر عجيب بحق، لكن غير مفاجئ، أن تلمس سريان رغبة دحر حقيقي بين غالبية مؤيدي بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، إذ أنهم يواجهون اليوم صدمة اكتشاف عدم وجود حل واضح.

وبالمثل، فإن الصدمة النفسية ذاتها التي صغقت «المؤسسة» الثقافية قد صغقت فرنسا. فكما وصف كريستوفر غالوي الأمر: «إن النخبة خائفون اليوم. فللمرة الأولى هناك حركة لا يمكن التحكم بها عبر الآليات السياسية العادية. فكرة السندات الصفراء لم تنشأ من النقابات العمالية أو من الأحزاب السياسية. لا يمكن إيقافها. ليس هناك زر إغلاق مربوط في الخلفية. إنّ طبقة «المثقفين النخبويين Intelligentsia» مجبرة اليوم إمّا على الاعتراف بوجود هؤلاء الناس كما ينبغي، أو سيكون عليهم اختيار نوع من التوتاليتارية «الشمولية الاستبدادية Totalitarianism» الناعمة.

وصف أنطونيو غرامشي فترة ما يمكن وصفها بـ«خلو الحكم» بأنه الوقت: «عندما يموت القديم ولا يمكن للجديد أن يولد بعد... وفي فترة الخلو هذه تظهر مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأعراض المرضية على السطح». ففي مثل هذه الأوقات، ينظر إلى الجديد على أنه جنون وسيء وخطر على التفكير.

فرنسا وبريطانيا... النخب خائفة ومتخبطة

إن بريطانيا تمرّ دون شك في فترة خلو الحكم الموصوفة هذه: فهذه هي الفترة حيث النخب التي قامت سابقاً «بإدارة» الخطاب السياسي ضمن حدود توافقية صارمة، تجد نفسها اليوم في خضم تنافس لا ذع. وهذه الفترة من الزمن هي للحظات التي يتم فيها فقدان العقل أيضاً. إنّها الفترة التي تتلاشى فيها الحدود والمعنى بين ما يمكن تصديقه، والقيام به.

تظهر مفارقات «فترة خلو الحكم» بشكل يومي أيضاً: فعندما يقوم «مجلس العموم» المنتخب ديمقراطياً بالأصطاف ضد استفتاء

وزوال البنى المتصدعة



أو المرتكزة على الرفاهية الاجتماعية للعالم المتقدم، بل من خلال إعادة التأكيد على سيادة قواها الاجتماعية الخاصة وسيادتها. وعلى حقهم في عيش حياتهم بالطريقة التي يختارونها، بطرق ثقافية متعددة. إنها تزدهر حيث هناك طلب للمعنى، وحيث إعادة إحياء القيم في المجتمع، ذات شأن أعظم.

ومثلما أثبتت حركة السترات الصفراء بأنه يصعب التحكم بها من خلال الآليات السياسية العادية، فقد تحدى هؤلاء اللاعبين «الأخرون» غير الحكوميين سطوة آليات الدول الشرق أوسطية التي تستخدم علبة أدوات غربية تقليدية. إن التوتاليتارية، سواء الصلبة أو الناعمة، لم يكن أية منها فاعلة بشكل كلي.

إننا نتحدث هنا عن نقلة كبرى في السلطة، وكذلك في طبيعة هذه السلطة. فلمرة الأولى يعلن مسؤول أمريكي بشكل نهائي عن حقيقة: أن الولايات المتحدة لا تملك رؤية للمستقبل، وبأن بإمكان الولايات المتحدة الآن فقط أن تتصرف بشكل معطل في الشرق الأوسط. لقد سمعت دول الخليج بشكل مؤكد صوت «الخواء» الذي يصم الأذان، وكذلك فعلت الدول على الجانب الآخر من الانقسام، الدول التي لم تكن يوماً جزءاً من «النظام العالمي الجديد». ليس من الصعب أن نرى المكان الذي سيستقر فيه المؤشر.

نقطة تحول من نوع مختلف، وعنوان هذا المفترق، هو: أنه أظهر بأن رؤية «النظام العالمي الجديد» ذات الثلاثين عاماً، هي أنه لم تكن هناك أية رؤية على الإطلاق، ولا من أية زاوية. لقد كان الأمر واضحاً: كان بومبيو يقاتل لفظياً في جولة أخرى من «الحرب الأهلية» الأمريكية.

وقد أكد جون بولتون بشكل فاعل هذه الميعة. فطالما أن أمريكا لا تملك شيئاً لتقدمه، فهي تتحول إلى التكتيك التعطيلي، ومثال ذلك «العقوبات على رجال الأعمال أو الدول التي تساهم في إعادة إعمار سورية». إن الولايات المتحدة بتبنيها لهذا التكتيك تقوم ببساطة بتشويش وإفلاق حلفائها أكثر.

لكن من جديد، ننسى نقطة محورية أخرى: فمع ترنح الحكاية ذات الهوية الغربية، تصعد صيغ ثقافية أخرى بالفعل إلى مركز الثقل. وعليه وكما لاحظ مايك فلاوس سابقاً، فإن الدول الشرق أوسطية لا تضعف أو تخفق بسبب التهديدات المادية الفعلية التي تواجهها، بل لأنه وبدلاً من الهوية العالمية المساندة بات هناك صعود لرؤى عالمية ومحلية أكثر شغفاً، وذلك غالباً على شكل نسيج معقد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل: حزب الله، والحشد الشعبي، والحوثيين. لا تضع هذه المجموعات مطالبها ضمن سياق الليبرالية أو الاقتصادات الاستهلاكية

المستمعين بالجانب المعتمد للمدحلة النقدية الغربية المعولمة: «عليكم أن تدركوا بأن هذا النوع من الديمقراطية لا يعمل بشكل جيد. تحتاجون إلى إصلاحات سياسية في بلدانكم». وأضاف: «هذا بكل صدق». يا للهول، لقد تطلب الأمر مسؤولاً صينياً كي ينطق بما لا يقال.

الأطراف في المنظومة... والبحث عن بدائل

كما هو محتم ولا مهرب منه، فإن «الأذى» الناجم عن انهيار الأسطورة المهيمنة عالمياً يبدأ من الأطراف. إن ما يغيب عن بال النخب، ولا سيما في تلك الدول الزائفة التي صعدت إثر تراجع الاستعمارية الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، بأنهم قد عرفوا أنفسهم من خلال حكاية «عدم وجود بديل» للزدهار الناجم عن الائتمان، وأنهم علاوة على ذلك قد انخرطوا في الدولة العالمية كأثرياء من النخب. لقد باتوا عالمين داخل الأمر. لقد انقطعوا عن جذورهم الثقافية التي نشأوا منها، وهم يدعون «القيادة» في هذا «العالم» الخاص بهم.

والمثال النموذجي على هذه الأطراف هي: دول الخليج، فمما لا شك فيه، عندما تعطس دافوس، تصاب النخب في الأطراف بالالتهاب الرئوي. وعندما تكون أزمة الهوية مصحوبة بهواجس أزمة مالية قادمة على المركز، فإن هذا الالتهاب الرئوي سيكون مميّناً وبمثابة القبر. وعليه فليس من المفاجئ أن القلق والجزع بين نخب الشرق الأوسط الطرفي هو في حالة ارتفاع. هم يعلمون بأن أية أزمة مالية تصيب المركز، ستؤدي بلا شك إلى نهايتهم.

واليكم المغزى: إن ما قاله مايك بومبيو في القاهرة في شهر كانون الثاني لم يكن مهماً فيما يخص السياسة الأمريكية، بل كان لا شيء. لكنه قد يفهم عوضاً عن ذلك على أنه

لا تبعث على الثقة. لقد كانت بمثابة حكاية خيالية للأطفال. لقد عكست الإيمان المدني الأعمى بأن مسار التقدم التصاعدي محتوم، وبالقناعة المؤدجلة بأن هذا النهج يمكنه أن يحقق الوفرة والسلام حتى نهاية الزمان.

محاولة النجاة على حساب الأغلبية

لقد كانت المصارف الكبرى على بعد خطوة من الانهيار في عام 2008. لقد تم إنقاذها على حساب دافعي الضرائب الغربيين، وذلك بسبب قرار النخب بأن مخاطر الإفلاق المالي قد تكون كبيرة جداً. لكن بعد ذلك كان يجب إنقاذ المنقذين أنفسهم، أي الدول المتنوعة المضيفة للمصارف. أزيلت لهذا الغرض شبكات الأمان الاجتماعية والرفاه من هذه الدول، وذلك لإصلاح موازنتها الخاصة المستنزفة نتيجة إصلاح ميزانيات مصارفها في وقت سابق.

لقد تم ضرب الـ 60% ثلاث مرات. أولاً: عبر عمليات الإنقاذ الأولى. وثانياً: عبر التشفيف الذي تبعها. وثالثاً: عبر استمرار المصارف المركزية بسياسات تضخيم أصولها واستنزاف مدخراتها. شعر الـ 60% بضعفهم على هذه الخلفية القاتمة، لكنهم أيضاً أدركوا بأنه لا شيء لديهم ليخسروه، فهم لا ناقة لهم ولا جمل في هذه اللعبة.

إن حكاية الازدهار السهل الذي يقوده الائتمان، هذه قد كانت هي الحكاية ذات الهوية الغربية التي طرحت على العالم على مر العقود الماضية. لقد تطلب الأمر شخصاً «من الخارج» كي يثير ما اضطرت وسائل الإعلام المساندة لقبوله بامتعاض، وهو القول الذي كان الأكثر دلالة في منتدى دافوس لهذا العام، وذلك ببساطة لأنه كان من الواضح بحيث يراه الأعمى: لقد تحدث عن كيفية فشل النظام العالمي. لقد تحدث فانغ زينغ هاي، نائب رئيس منظمة الأوراق المالية الرئيسية في الحكومة الصينية. ببساطة، مذكراً جمهور

كما هو محتم ولا مهرب منه فإن
الاذى الناجم عن
انهيار الأسطورة
المهيمنة عالمياً
يبدأ من الأطراف

لم يعد من المشكوك فيه تراجع الولايات المتحدة، وانتهاء حقبة القطب الواحد معه، ومع هذا التراجع فإن كل ما ساد خلال حقبة زمنية ماضية ليس بالقليل، سترجع معه، ليشمل مفاهيماً اقتصادية وبنى سياسية، في ظل هذا التحول، وبانتظار تبلور النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، ليحمل معه مفاهيماً اقتصادية وسياسية أكثر عدلاً، متحررة من الهيمنة الأمريكية، ووفقاً لقول غرامشي: ستظهر العديد من الأمراض، وسيعرض الجديد للهجوم والتشويه، ولكن هذه الفترة لن تطول، وسيفرض الصحيح نفسه في نهاية المطاف.

زومبي وحرب الرموز والإشارات



تحطيم رموز الشعوب بوسائل متعددة مثل: السينما، وذلك عبر تقديم رموز وهمية لتحل محل الرموز الحقيقية. وهكذا تحول اسم زومبي من قائد ثورة وبطل في وجدان البرازيليين إلى اسم يطلق على أكلة البشر في السينما الدموية العنيفة.

زومبي دوس بالماريس، قائد ورمز شعبي من وزن سيمون بوليفار في أمريكا اللاتينية، ويوسف العظمة في سورية، ولا بد من تشويه هذه الصور عالمياً لإحكام السيطرة الفكرية للرأسمالية على شعوب العالم. كما لم تخل هذه الأفلام من الإهانات السياسية للشعب الفلسطيني، عبر الرسائل الصهيونية المختلفة التي اعتادت أن تصور الشعب الفلسطيني كشعب يقبل الخضوع للاحتلال، مثل: مشاهد «حرب الزومبي العالمية».

البرازيلية الأولى. وفي هذا التاريخ 20 تشرين الثاني من عام 1695 قتل زومبي وقطع رأسه، وعرض رأسه على رمح لتبديد أية أساطير عن خلوده. ورغم انتهاء حركة زومبي، إلا أنها وضعت الأساس اللاحق لاستقلال البرازيل عن الاستعمار.

يؤدي الناس في هذا اليوم «رقصة الحرب»، وهي طقس قديم يعود إلى زمن ثورة العبيد لتكريم «زومبي» كبطل ورمز ومقاتل من أجل الحرية والذي ما يزال يحظى باحترام البرازيليين حتى اليوم، كما تنتشر تماثله حتى الآن في البيوت والمناطق التي شملتها ثورته في القرن السابع عشر.

من وزن بوليفار ويوسف العظمة
تحوض الرأسمالية والصهيونية معركة

إضافة إلى الجنود البرتغاليين الفارين من التجنيد الإجباري. أي: أصبحت كويلومبو قبلة لجميع المضطهدين، في موقف يشبه كومونات القرن التاسع عشر وسوفييتات القرن العشرين.

ظهرت كومونات كويلومبو بداية سنة 1605، على يد 40 شخصاً من الأفارقة المستعبدين الذين فرّوا إلى التلال الحرجية الكثيفة التي توازي الساحل الشمالي للبرازيل. وأقاموا أول مستوطنة حرة أطلقوا عليها اسم أنغولا جانغا «أنغولا الصغيرة»، والتي ستتمو لتصبح أكبر مجموعة من العبيد الهاربين في الأميركتين «أكثر من 30 ألفاً».

خاضت السلطات البرتغالية معارك عنيفة ضد هذه المجتمعات طوال القرن السابع عشر، وساعد نموذج الكومونة ذاتية الإدارة استمرار المقاومة لمدة طويلة. كما تطورت الكومونة الصغيرة إلى كونفدرالية كومونات تضم 11 بلدة ذاتية الإدارة في الجبال الوعرة والمناطق الحدودية في جميع أنحاء ولايات الاغواس وبيرنامبوكو.

كانت كويلومبو دولة مستقلة تعتمد على العادات السياسية والدينية الإفريقية إيديولوجياً، ودعمت مجتمعها بوسائل الاقتصاد المختلفة مثل: الزراعة، وصيد الأسماك، والصيد البري، والتجميع، والتجارة، والإغارة على المزارع والمستوطنات البرتغالية القريبة على طريقة روبن هود وصعاليك الجزيرة العربية. استمرت الحرب بين الاستعمار البرتغالي وكومونات كويلومبو من سنة 1605 حتى سنة 1695، وسقطت هذه الدولة بعد معارك ومجازر دموية ومقاومة بطولية بسبب انعدام توازن القوى في السلاح الحديث والعدد.

يوم المقاومة ضد الاستعمار
يحتفل البرازيليون في 20 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، بيوم المقاومة ضد الاستعمار البرتغالي، لإحياء ذكرى زومبي قائد ثورة العبيد وقائد ثورة الاستقلال

أنتجت مؤسسات السينما العالمية الكبرى «المؤسسات الأمريكية والبريطانية بشكل خاص» عشرات أفلام الرعب الدموية، العنيفة والسخيفة خلال 40 سنة، لتسويق رمز سينمائي خيالي في الأذهان يدعى «زومبي». حيث يظهر بشر يطلق عليهم اسم زومبي، وتنتشر بينهم حمى متوحشة عنيفة لأكل البشر. فما هي قصة زومبي بالضبط؟

■ أثار كرد

زومبي دوس بالماريس

زومبي، اشتهر أيضاً باسم زومبي دوس بالماريس. وهو شخصية هامة في التاريخ الوطني البرازيلي، كونه واحداً من رواد مقاومة الرق والعبودية. خطفه الاستعمار البرتغالي من أنغولا مع أقربائه، فقاد ثورة العبيد في ولاية الاغواس البرازيلية، وأنشأ مملكة «كويلومبو دوس بالماريس» أو مملكة البرازيل في القرن السابع عشر، وأصبح ملكاً يقاتل الاستعمار البرتغالي والعبودية في سبيل الاستقلال.

كومونات العبيد في كويلومبو

نشأت «كويلومبو» كمجتمعات تحررت من العبودية في البرازيل، وأسسها أفراد من أصل إفريقي «أنغولا» نجوا من العبودية البرتغالية. أرسلت هذه المجتمعات العديد من المحرضين إلى المزارع والبلدات لتشجيع العبيد على التمرد والهرب إلى كويلومبو. في نمط يشبه المحرضين والمناضلين الشيوعيين في القرن العشرين.

لم تقتصر هذه المجتمعات على العبيد ذوي الأصل الإفريقي فقط، بل انضم إليهم سكان البرازيل الأصليون من قبائل الهنود الحمر، والأوروبيون الذين رفضوا الاستثمار العبودي. كما انضمت نسوة أوروبيات إلى هذه المجتمعات، وخاصة نسوة وفتيات تعرضن لاضطهاد الأزواج أو الأقارب.

أحلام النمل الأحمر

■ لؤي محمد

من التعليقات الشائعة اليوم حول أي موضوع، القول الساخر «مثل فيلم هندي» أي لا يمكن تصديقه. ولا يخلو هذا التعليق من صورة نمطية غير صحيحة للسينما الهندية. يرددها من لا يعرف مدارس السينما الهندية، ومنها أفلام عن الشيوعيين، وأفلام عن الناكساليات أي: تلك الأفلام التي تصور محطات من انتفاضات الفلاحين في البنغال الغربية وإقليم البنجاب.

الناكسال أو الناكساليات، اسم يطلق على عضو إحدى فصائل الحزب الشيوعي الهندي الذي تأسس في كلكتا عام 1969، اشتق مصطلح الناكسال من اسم قرية ناكسالباري في ولاية بنغال الغربية، حيث جرت ثورة الفلاحين الناكساليين في عام 1967 ضد الاستثمار والخصخصة، وامتد الصراع المسلح إلى نصف الولايات الهندية حتى سنة 2009 من أجل حق الفقراء في السكن، ومنع خصخصة الأراضي الزراعية وطرده الشركات الكبرى.

التحية الحمراء

فيلم سياسي باللغة المالايالامية، من إخراج فينو ناغافالي 1990، اشتق اسمه من التحية الشيوعية الهندية «لال سلام» أي: التحية الحمراء. صور فيه المخرج الحركة الشيوعية في الخمسينات والستينات. واستناداً إلى قصة الحياة الحقيقية لكل من توماس

فيديا وغواري أما عضوي الحزب الشيوعي الهندي. كما يصور الفيلم مرحلتين مختلفتين من حياة نيتور ستيفن، وتي كي أنطوني، وسيثولاكشمي، ويوضح صعود الشيوعيين من العمل السري حتى الوصول إلى السلطة.

شجرة البلوط

شجرة البلوط، فيلم باللغة التيلوغوية عن الحركة الشيوعية في ولاية أندرا براديش، من إخراج كريشنا فامشي 1997. يصور الفيلم قصة أحد ضباط الشرطة المتدربين الذي يقرر الانضمام إلى معسكر الناكساليين بعد تعرضه للاضطهاد على يد رجال شرطة فاسدين.

يعتبر فيلم «شجرة البلوط» أفضل فيلم عن الحركة الشيوعية الهندية، وحصل الفيلم على الجائزة الوطنية لأفضل فيلم روائي باللغة التيلوغوية.

المصيدة

يشكل فيلم «المصيدة» واحداً من

الأفلام التي تجمع بين عنصر الصراع الدرامي «التناقض بين شخصيتين أو قضيتين»، وكذلك تناقضات شخصية الإنسان في مختلف مراحل حياته. المصيدة، فيلم باللغة الهندية من إخراج براكاش جها 2012، ويصور مسلحي الحركة الشيوعية في منطقة فلاحية فقيرة تحوض الصراع ضد طرد السكان من بيوتهم وأراضيهم على يد الشركات الأجنبية الكبرى، ورجال الشرطة. ينجح قائد الشرطة في إرسال مخبر إلى معسكر الناكساليين، وتقود تناقضات الحياة إلى تغيير المخبر لانتماؤه، ويصبح أحد قادة الحركة المسلحة، ليقتل على يد صديقه السابق قائد الشرطة.

أحلام النمل الأحمر

«أحلام النمل الأحمر»، فيلم وثائقي من إخراج سانجاي كاك. عرض الفيلم الوثائقي في مختلف مدن الهند منذ 8 أيار 2013. يركز الفيلم على المقاتلين



2015، منها: فيلم «الإنذار الأحمر، الحرب في الداخل» من إخراج أنانت نارايان مهاديغان سنة 2009. يستند الفيلم إلى قصة حقيقية لفقراء ينضمون إلى الناكساليين، ويخوضون المعارك مع رجال الشرطة. ويقدم صورة حياة لدرجات السلم الطبقي في الهند. وهناك فيلم آخر باسم «التحية الحمراء»، من إخراج غاغانفيهاري بورات عام 2002.

أفلام أخرى

صدرت عشرات الأفلام باللغات البنغالية والهندية والدرافيدية وغيرها عن الصراع الاجتماعي في البنغال الغربية بين عامي 1980-

14 شباط عيد الهوية السورية



نجحت الرأسمالية بفرض نظام هيمنة من طبقتين حسب تصنيف أنطونيو غرامشي، الأولى: تسير بالقوة عبر الحكومة والشرطة والجيش، والثانية: تسير بمفهوم التراضي الاقتصادي ومجتمع المنفعين.

■ قاسيون

كما ميز غرامشي مستويين للهيمنة، المستوى الأول عالمي، والمستوى الثاني: محلي، وحين يفشل المستويان في فرض الهيمنة بالقمع، يجري فرض الهيمنة الناعمة عن طريق مؤسسات التعليم والدين والإعلام في دور لا يقل خطورة عن أدوار القمع. على سبيل المثال، نجحت الرأسمالية في الهيمنة على تاريخ «14 شباط» في أذهان الناس عبر استخدام طبقتي الهيمنة: «القوة والتراضي» أي: باستخدام الدور القمعي لجهاز الدولة من جهة، ومن جهة أخرى استخدام منظومة المنفعين الاقتصاديين. وامتزجت طبقات ومستويات الهيمنة لتلعب دوراً واحداً في الهيمنة على أذهان الناس من أجل إرجاع فكرة أو رمز حول تاريخ «14 شباط» إلى درجة هامشية، وبالمقابل تقديم فكرة أو رمز إلى درجة الأهمية الأولى.

يستطيع جمع مليون متظاهر في الأول من أيار. تراجعت أهمية هذا اليوم إلى مستوى هامشي بتأثير الطبقة الأولى والثانية لنظام الهيمنة «القمع والمنفعين»، واتحادهما مع المستويين الأول والثاني من الهيمنة «العالمية والمحلية». فأصبح بيع وشراء الحب مهيمناً على تاريخ 14 شباط في العراق أيضاً. بعد كان هذا التاريخ يوماً للهوية الوطنية السورية، ويوماً للشهيد الشيوعي العراقي.

الحب، وبالتالي نجح نظام الهيمنة في إرجاع 14 شباط بوصفه يوماً للهوية السورية إلى درجة هامشية في أذهان الناس. حيث يصادف هذا التاريخ يوم الإضراب الكبير في الجولان المحتل عام 1982 ضد فرض الهوية الصهيونية، والذي تلاه صدور الوثيقة الوطنية للمواطنين السوريين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة. أما في العراق، فيصادف هذا التاريخ يوم الشهيد الشيوعي لحزب كان

تستعد فرق إعلامية لا نعرف عددها لبحث عدد كبير من المواد تحضيراً لما يسمى «عيد الحب أو الفالانتاين» الذي يصادف «14 شباط». كما يستعد معهم مجتمع هائل من المنفعين الاقتصاديين لتسويق وبيع سلع الحب الحمراء، ويحدث ذلك كل عام في اتحاد بين الطبقة الثانية لنظام الهيمنة «المنفعين» والمستوى المحلي للهيمنة بشكله الناعم. نجح الاتحاد السابق في السيطرة على 14 شباط بوصفه عيداً لبيع وشراء

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



من عناوين الصفحة الأولى للعدد 242 من جريدة قاسيون الصادرة يوم الخميس 3 آذار 2005: مظاهرة عمالية في مدينة اللاذقية شارك فيها 400 عامل واهتفت حناجرهم «لا رواتب ولا أجور والعامل عايش مقهور». دورة مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، العمال: لن نتنازل قيد أنملة عن حقوقنا... وليسمع الجميع. جورج بوش يقرع طبول الحرب من أوروبا. وحملت الافتتاحية عنوان «ما العمل في الوقت المتبقي» وذلك بعد تسارع الأعمال العدوانية الأمريكية في المنطقة.



اضخم مطاردة للكتب الشيوعية

أعد مكتب المدعي العام ومجلس النواب الإندونيسي خطة لشن حملة واسعة النطاق على الكتب الشيوعية نهاية كانون الثاني 2019. بينما تتنفذ السلطات غارات في أنحاء البلاد منذ كانون الأول 2018 في أضخم حملة لمطاردة الكتب الشيوعية منذ ستينيات القرن الماضي، وذلك رغم قرار المحكمة الدستورية لعام 2010 الذي اعتبر عمليات المصادرة غير قانونية وغير دستورية. بدأت الحملة بعد 55 عاماً لتنفيذ المذابح بحق ثالث أكبر حزب شيوعي في العالم «3 مليون عضو و17 مليون صوت» راح ضحيتها 655 ألف شخص. وعلى الرغم من أن الحزب غير موجود اليوم، إلا أن الخوف من الحركة ورموزها مستمر حتى الآن.



إذاعة الشرارة الإيرلندية

في تطور ملحوظ لطريقة عمل الإعلام اليساري، انطلقت إذاعة «الشرارة الإيرلندية» الشيوعية لبث صوت العمال، متجاوزة عمل الإذاعات التقليدية عن طريق استخدام منصات بيع الملفات الصوتية مع وضع علامة «مجاناً» على موادها، إضافة إلى استخدام منصات الإذاعة عبر الإنترنت وتطبيقات مثل: «غوغل بودكاستس». تغطي الإذاعة أخبار الإضرابات العمالية في أوروبا، مثل: الحملة العمالية العالمية المستمرة منذ أشهر من أجل رفع أجور الساعة الواحدة إلى 15 يورو في أوروبا و15 دولاراً في أمريكا. كتبت الإذاعة في إحدى ملصقاتها: «إيرلندا جمهورية الديون، والديون ليست للشعب».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حماة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقّة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 10 / 02 / 2019» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

الإرهاق حتى الموت.. والمتهم: الناس أنفسهم!



كل الأوهام والدعاية التي تم تعميمها سابقاً عن نجاح الليبرالية، وخصوصاً في ما عرف بالدول «الناجحة» تنكشف لا في أوروبا فقط، بل في بقية النماذج في العالم أيضاً. حيث تسقط أمام واقع هذه البلدان مقولات «نموذجية الغرب» الذي يقارن فيه الطموح والمخطط لرسم تقدم بلادنا «التي عليها التعلم من الغرب»، ليس لوهم وجود العدالة والمساواة في تلك الدول فقط «طبعاً» تختلف نسبياً عن دولنا كونها دولاً استعمارية أساساً لا بسبب نجاحها، ولصعود الطبقة العاملة فيها في بدايات القرن الماضي وانتزاع واقعها الحقوقي والاجتماعي الحالي» بل لوهم وكذبة أخرى، هي: أن شعوب تلك الدول تعيش بسعادة وهناء حقيقيين.

■ محمد المعوش

«كوريا الجنوبية» تموت إرهاقاً

يتحدث تقرير منشور على موقع الـ «سي أن أن» الشهر الماضي تحت عنوان «الكوريون الجنوبيون يدفعون أنفسهم للعمل حتى الموت، هل يمكنهم أن يستعيدوا حياتهم؟» عن اتساع ظاهرة الموت من جراء الإرهاق في العمل في كوريا الجنوبية، حيث حسب الإحصاءات الحكومية بلغ العدد المئات في العام 2017. حيث تقدر ساعات العمل الأسبوعية للكوريين الجنوبيين أكثر منها في أية دولة أخرى (ولكن أقل المكسب) من دول منظمة التعاون والتنمية (التي تضم 36 عضواً)، و50% أكثر من ألمانيا، وأكثر من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وبسبب ذلك ونتائج الاجتماعية حسب التقرير قامت الحكومة بإقرار قانون تقليل ساعات العمل القصوى الأسبوعية من 68 ساعة أسبوعياً إلى 40، مع 12 ساعة عمل إضافي مدفوعة الأجر. حيث صرح الرئيس الكوري الجنوبي «مون جاي-إن» أن أمام كوريا الفرصة بالتحول من مجتمع «العمل الزائد» إلى مجتمع قضاء الوقت مع العائلة، واعتبر «مون» أن أهمية ذلك ستكون بتقليل حالات الوفاة الناجمة إما عن الإرهاق أو حوادث العمل الصناعية، وكذلك الموت جراء حوادث السير بسبب «النوم أثناء القيادة» بسبب التعب. وعلى الرغم من القانون المقرر إلا أن عدداً قليلاً جداً من الشركات والمؤسسات التزمت به.

المعركة من أجل التعويضات

بالرغم من عدم الإقرار الرسمي بتعويض

عائلي للأسرة التي تخسر معيها بسبب الموت من الإرهاق في العمل، إلا أن خدمة التعويضات والضمان الاجتماعي للعمال الكوريين «وهي هيئة حكومية» تقوم بالتعويض جراء الموت من الثوبات القلبية والأزمات نتيجة العمل لأكثر من 60 ساعة أسبوعية على مدى ثلاثة أشهر، إلا أن شروط تحقيق إثبات ذلك فيها الكثير من الصعوبات حسب التقرير، وخصوصاً أنه في الكثير من الحالات قد لا توجد سجلات دقيقة تثبت الأعمال غير المكتوبة، والتي تقتضي التنقل بين المكاتب أوبين فروع الشركة مثلاً، والأهم من ذلك، هي: أعمال ما بعد الدوام «الرسمي» والتي يضطر فيها العامل أن يقوم بمهام لا يتم الاعتراف بها إلا أنها ضرورية لإنجاز المهام في الجدول الزمني المطلوب. غياب هكذا سجلات رسمية لا يعتبر إثباتاً عن الموت جراء الإرهاق، وهي المهام التي تشكل أساس الإرهاق والضغط عملياً.

المتهم «ثقافة العمل»

حسب التقرير «المحايد» وبناء على عدة «خبراء» فإن هذا النمط من العمل الزائد لدى الكوريين الجنوبيين يعود إلى ثقافتهم التي تركز على فضيلة العمل والإنتاج، وهو للمناسبة ما يروج له في دولنا حول نشاطية

النار في نفسه داخل مكتبه، قامت نقابة عمال البريد في قطاع يعتبر الأعلى من حيث أعلى نسبة ضغط وقساوة في ظروف العمل نسبة لغيره «كالتمريض وعمال الدفاع المدني» بإضراب عن الطعام في أحد ساحات العاصمة «سيؤول» من أجل الضغط على الحكومة وإنهاء العمل بنظام الأيام الستة أسبوعياً، ومن أجل توظيف عمال إضافيين لتخفيف الضغط عن العمال الحاليين. بعد المفاوضات وافقت مؤسسة البريد على توظيف ألف عامل جديد، على أن يضم إليهم ألف آخرون في 2020.

الرأسمالية القاتلة

ليست إذ الثقافة أو اختيار الأفراد و«حبهم للعمل الزائد» كما يحاول التقرير القول، بل هي ظروف العمل المرهقة التي فرضتها الشركات والمؤسسات عملاً بمبدأ تعظيم الربح، ويتوافق ذلك مع البيانات «حسب التقرير» التي تقول: إن توسع الشركات وبالتالي ازدياد أعمالها لم يترافق مع ارتفاع التوظيف فيها، والقوانين الجديدة «تقليل ساعات العمل» وفرت حوالي 43,000 فرصة عمل جديدة! هكذا هي إذا النماذج الناجحة بالنسبة للدعاية الرأسمالية، التي هي معادل للموت المادي والمعنوي.

هذه الشعوب التي شكلت أساس «نهضة» هذه البلاد، واتهام شعوبنا بالكسل، لذلك بقينا «متخلفين». حيث تعود أسس هذه الثقافة حسب التقرير إلى مرحلة ما بعد الحرب الكورية تحديداً وضرورة بناء البلاد، وهو ما بقي راسخاً في وعي الشعب كتقاليد ونمط حياة. مقولة «الشعب الشغيل» يتناقض مع اعتبار كوريا الجنوبية الاقتصادي كالث أدنى دولة إنتاجية في منظمة التعاون والتنمية.

التقرير يتناقض مع نفسه ومع الكوريين أنفسهم

بالرغم من أن عنوان التقرير بأن الكوريين هم من يدفعون أنفسهم إلى العمل حتى الموت، وبالتالي تحويل المسألة إلى مسؤولية ذاتية وثقافية في أن، إلا أن جوانب التقرير تقول بعكس ذلك، أي: أن الكوريين يرفضون هذا النمط من العمل القاسي والطويل. فمن يخوض اليوم معركة تخفيض ساعات العمل حسب التقرير نفسه هي نقابات عمالية كورية جنوبية، فالسنة الماضية مثلاً وبعد حوادث انتحار عديدة لعمال البريد، جراء عدم إعطائهم إجازات مرضية بعد حوادث معينة، وإجبارهم على القنوم للعمل، حيث ترك أحد العمال رسالة قبل انتحاره يشكو فيها من التعامل غير الإنساني معه، بينما آخر أشعل

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2019

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار



حزب الإرادة الشعبية